جامعة أحمد دراية أدرار
كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان علوم اقتصادية التسيير وعلوم تجارية
شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية من (1970-2016)

إعداد الطالبتين :
- أولاد صالح عامرية
- حاج حمو يمينة

إشراف الدكتورة
لطيفة لمطوش

نقشت وأجيزت بتاريخ 15 ماي 2018

الأعضاء اللجنة	التوقيع
الأستاذ: حاج قويدر عبد الهادي	رئيساً
الدكتورة: لمطوش لطيفة	مشرفًا
الأستاذ: عزيزي احمد عكاشة	مناقشًا

السنة الجامعية 2017- 2018

الموضوع

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية من (1970-2016)

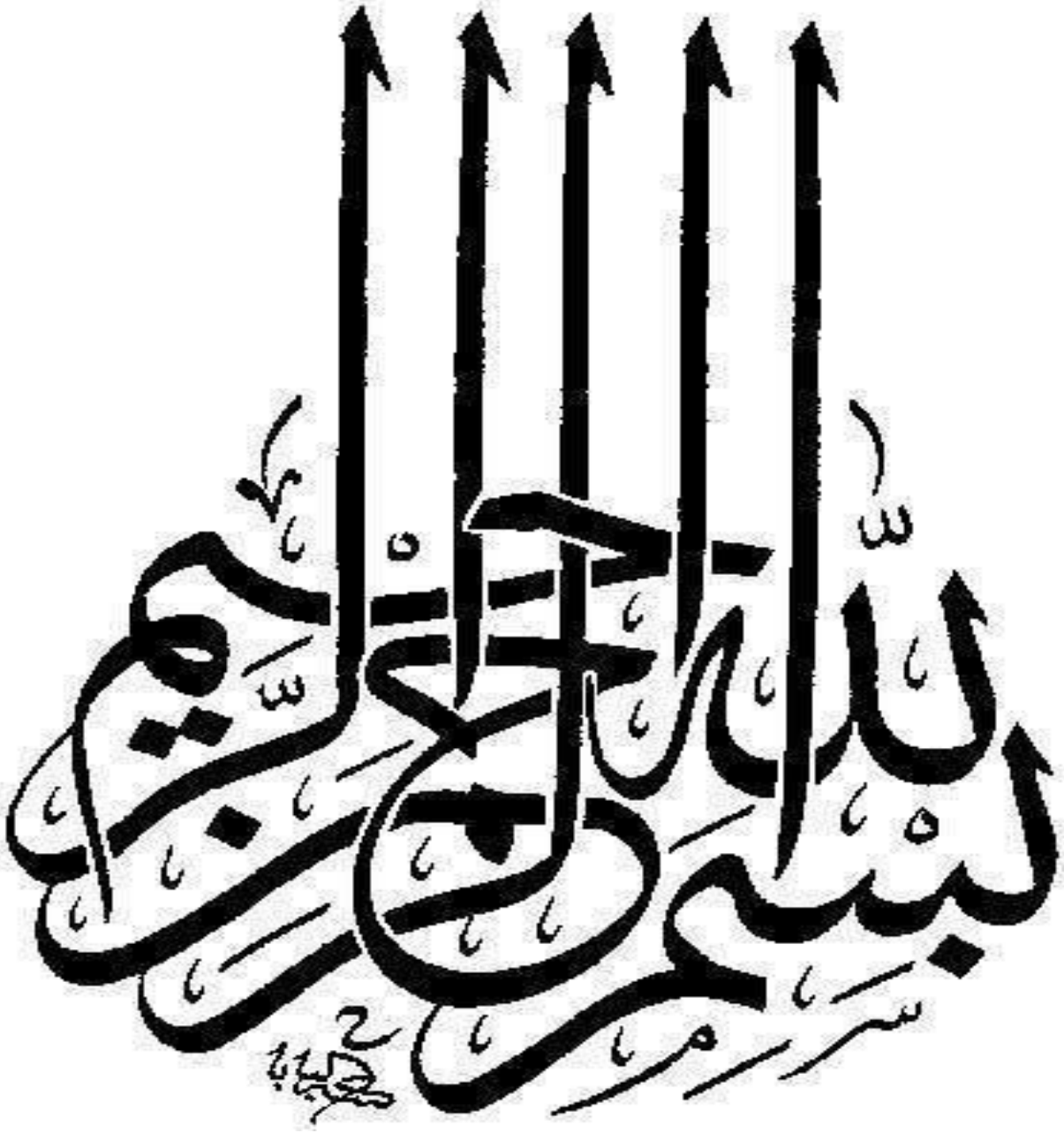
بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

إن الحمد لله نحمده ونستغفره ونشكره على جميع النعم والصلاة والسلام على سيد الخلق وأفضل المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة جهدي

إلى من لم لن نوفيهم حقهم ولو حيينا الدهر كله إلى التي سهرت وتعبت وقدمت كل شيء لديها لتربيتي

أمي العزيزة

إلى الذي ساهم بكل إمكانياته في سبيل نجاحي والدي أطال الله في عمره.

والى الغالية جدتي التي غمرتني بدعواتها أطال الله في عمرها.

والى من كانوا السند بالدرجة الأولى والمعين إخوتي

والى خالتي وأخوالي إلى عمتي الغالية .

الي الذي لم يبخل علي بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة والتي كان لها اثر بليغ في انجاز هذا العمل الى رفيقتي في العمل يمينة.

والى كل الأصدقاء وزملاء الدراسة الذين عشت معهم حياة طالبة العلم والمعرفة.

اهداء

نشكر الله سبحانه وتعالى ونحمده ونقول:

اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى

إلى أغلى ما املكه في هذه الدنيا : ينبوع المحبة، العطاء والحنان المتدفق

قرة عيني والديا أدامهما الله منارا فوق رؤوسنا جميعا.

إلى توأم روحي وبهجة قلبي زوجي الغالي حفظه الله ورعاه.

إلى سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضلا إخوتي محمد ، احمد، سالم ،طاهر.

إلى زهرات حديقة قلبي أخواتي الغاليات مبروكة، فاطمة، عائشة، خديجة،

أية، والى زوجات إخوتي حفظهن الله.

إلى يرقات حديقة قلبي: فتيحة، فاطمة الزهراء.

إلى كل فرد من عائلة حاج حمو والى عائلة زوجي حاج عبد الرحمان.

إلى كل صديقاتي كل واحدة باسمها، وخاصة هاشمية، حياة، خديجة،و

زميلتي في العمل عامرية.

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع

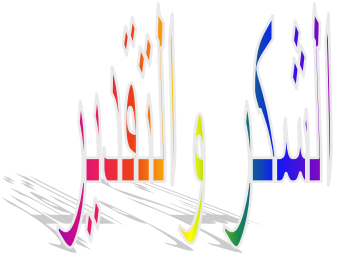

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمتك علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه

الحمد لله الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل، فما كان شي ليجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه

نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان والامتنان، إلى التي لم تبخل علينا بإرشاداتها ونصائحها وتوجيهاتها القيمة والتي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل وحرصها الدائم على إتمامه على أحسن وجه إلى الدكتورة الفاضلة المشرفة

لمطوش لطيفة

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية طوال مشوار الدراسة.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من أمدنا يد المساعدة من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ولم يتسنى لنا ذكر اسمه

فهرس المحتويات

العنوان	
الإهداء.	
الشكر والتقدير.	
فهرس المحتويات.	I
قائمة الجداول.	IV
قائمة الأشكال.	III
قائمة المختصرات	V
المقدمة.	أ-د
الفصل الأول : الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	
تمهيد.	6
المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية .	7
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها .	7
المطلب الثاني: مؤشرات التجارة الخارجية.	8
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.	10
المبحث الثاني: مفاهيم حول النمو الاقتصادي.	17
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	17
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي.	19
المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي.	21
المبحث الثالث: استراتيجيات التجارة الخارجية.	27
المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية.	27
المطلب الثاني: إستراتيجية إحلال الواردات.	27
المطلب الثالث: إستراتيجية تشجيع الصادرات.	28
خلاصة.	29
الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد.	31
المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر.	32
المطلب الأول: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1962- 1989).	32
المطلب الثاني: مرحلة تحرير التجارة الخارجية (1990- 2016).	34
المطلب الثالث: المرحلة الانتقالية (1990- 2016).	36

المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.	40
المطلب الأول: مرحلة التصنيع (1962- 1980) .	40
المطلب الثاني: مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي (1980-1999).	41
المطلب الثالث: مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية(1999-2014).	42
المطلب الرابع:تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي (1965-2016)	42
المبحث الثالث: اثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي وتجليات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر.	46
المطلب الأول: سعر الصرف وأثره على النمو الاقتصادي.	46
المطلب الثاني:علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي .	48
المطلب الثالث: دوافع الانفتاح الاقتصادي في الجزائر وتجلياته.	49
خلاصة.	50
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي	
تمهيد.	52
المبحث الأول: مفاهيم حول القياس الاقتصادي .	53
المطلب الأول:مفهوم القياس الاقتصادي .	53
المطلب الثاني:هدف الاقتصاد القياس وعلاقته بالعلوم الأخرى .	53
المطلب الثالث: مفهوم تحليل السلاسل الزمنية.	55
المبحث الثاني: إطار عام حول التكامل المشترك.	56
المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.	56
المطلب الثاني: مفهوم التكامل المشترك.	57
المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ.	60
المبحث الثالث:دراسة قياسية لأثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي.	61
المطلب الأول: البيانات ومنهجية الدراسة.	61
المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية .	65
المطلب الثالث: التفسير الاقتصادي.	69
خلاصة.	70
خاتمة.	72
قائمة المصادر والمراجع.	75
الملاحق.	-

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
2-1	يمثل تطور الصادرات السلعية من 1965 -1990.	32
2-2	يمثل تطور الواردات من 1965 إلى 1990.	33
2-3	يمثل تطور الميزان التجاري السلعي 1965- 1991.	34
2-4	تطور الصادرات السلعية (1991- 2016).	35
2-5	يمثل تطور الواردات من (1991- 2016).	35
2-6	تطور الميزان التجاري السلعي من 1991الى 2016.	36
2-7	يمثل تطور التجارة السلعية للفترة (1990-1998.	37
2-8	يمثل تطور التجارة السلعية (1999-2007).	38
2-9	تطور التجارة السلعية 2008-2016.	39
2-10	يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-1999).	41
2-11	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائرمن الفترة 1965-2016 .	43
2-12	يمثل حصة كل من قطاع المحروقات، الزراعة، الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2002-2012).	44
2-13	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة(1965-2016).	45
2-14	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو(2001-2016).	47
3-1	التداخل بين الاقتصاد والرياضة والإحصاء وموقع الاقتصاد القياسي بين العلوم الثلاثة.	54
3-2	المخطط الانسيابي للسلسلة الزمنية.	55
3-3	تطور معدلات نمو صادرات الجزائر للفترة (1970-2016).	62
3-4	تطور معدلات نمو الواردات للفترة (1970-2016).	62
3-5	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1970-2016).	63
3-6	المجموع التراكمي للبواقي.	68
3-7	المجموع التراكمي لمربعات البواقي.	68

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	18
2-1	تطور التجارة السلعية للفترة 1990- 1998.	37
2-2	تطور التجارة السلعية 1999-2007.	38
2-3	تطور التجارة السلعية 2008-2016.	39
2-4	حصة كل من قطاع المحروقات، الزراعة، الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2002-2012).	44
3-1	توصيف المعطيات.	61
3-2	نتائج اختبار جذر الوحدة.	65
3-3	اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل.	66
3-4	نتائج تقدير معلمات طويلة الأجل.	66
3-5	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج لـ ARDL	67

قائمة المختصرات

الرمز	البيان
ARDL	**Auto Regressive Distributed Lag**
AR	**A utorgressive**
ECM	**Error Corrections Model**
ECT	**Error Correction Term**
Exp	**Exports**
IMP	**Imparts**

مقدمة

مقدمة

تعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق النمو الاقتصادي، وهي بذلك تلعب دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في البلدان النامية والتي تتميز بدخل وطني يعتمد على الموارد الطبيعية خاصة البترول والغاز الطبيعي كما هو حال الجزائر، فعملية الانفتاح تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تعمل على تدفق رأس مال وجلب مختلف السلع اللازمة للمشاريع الاستثمارية، وتحتل الصادرات في ذلك الأهمية الكبيرة، فهي تعتبر المورد الرئيسي وشبه الوحيد للعملات الصعبة وتلعب دورا مهما، بوصفها المحرك الأساسي للتنمية وللنمو الاقتصادي في الجزائر وعلى غرار مختلف الدول النامية الجزائر هي الأخرى قامت مند استقلالها على اتخاذ إجراءات وتدابير لتنظيم قطاع التجارة الخارجية بما يخدم الأهداف الاقتصادية التي حددتها الدولة في كل فترة.

إن زيادة الثروة يخلق مناخا اجتماعيا يجعل النمو الاقتصادي أكثر تميزا لذلك يجب تعزيز دور التجارة الخارجية، كتطوير وتنويع الصادرات وأيضا ترشيد الواردات، ومن هنا تظهر أهمية القطاع التصديري لسد الحاجات الاجتماعية المتطورة، وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، حيث يعد ظاهرة عامة ووسيلة لتحقيق مختلف الأغراض لدى فان الدول تسعى لتعظيم معدل التوسع من خلال شروط التنمية الاقتصادية.

إشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الجزائري؟

الأسئلة الفرعية

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيمها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم مؤشرات التجارة الخارجية؟
- كيف تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل الإفراط في نمو الواردات يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل للتجارة السلعية اتجاه موجب خلال فترة الدراسة (1990-2016)؟

فرضيات الدراسة

في سبيل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية السابقة الذكر، بالإمكان الانطلاق من الفرضيات التالية

- يمكن أن تتضمن التجارة السلعية مؤشرات أخرى.
- قد يكون التوسع في حجم الصادرات الكلية له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي
- قد يكون الإفراط في نمو الواردات له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر
- تشهد التجارة السلعية الجزائرية ارتفاعا مستمرا.

أهداف الدراسة

تهدف هده الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

- تهدف الدراسة إلى تحليل وتقدير اثر التجارة الخارجية على النمو وبالأخص الصادرات والواردات، وذلك لدعم النمو الاقتصادي للجزائر.
- إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة، وتبيان اثر قطاع المحروقات باعتباره المكون الأساسي للصادرات الجزائرية.
- صياغة نموذج يقيس مدى الأثر والارتباط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

حدود الدراسة

نفذت هذه الدراسة في إطار الحدود المكانية التالية:

- الحدود المكانية: كانت حول الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الدافعة لاختيار هذا الموضوع كانت كالأتي:

- أسباب ذاتية:
  - الميول الشخصي لدراسة هذه المواضيع ذات الصلة بالنمو الاقتصادي والتجارة وكونه يندرج في إطار التخصص.
  - الرغبة في البحث في المواضيع القياسية.
- أسباب موضوعية:
  - يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة في مظهرها، المعقدة في تحليلها ودراستها.

منهج الدراسة

من اجل دراسة الإشكالية وتحليل أبعادها، جوانبها، ونتائجها وكمحاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة وبغية اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها تم الاعتماد على:

المنهج الوصفي التحليلي لتحديد الإطار النظري لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ومختلف النظريات والنماذج التي قامت بتفسيرهما ، وكذا تحليل معطيات التجارة الخارجية منها الصادرات والواردات وبصفة خاصة المحروقات و أيضا الميزان التجاري وأثرها على النمو الاقتصادي، بالاعتماد على الدراسة القياسية، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للتكامل المشترك لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات على المستوى الوطني والدولي التي تناولت اثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي: نذكر منها:

- دراسة **لبهلول مقران** بعنوان"علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي" جامعة الجزائر 3، 2013/2012، حيث تناولت هذه الدراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجانب التطبيقي وتوصل الباحث إلى

وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات أين كان النمو الاقتصادي مرن بالنسبة للصادرات في الأجل الطويل أكثر من الأجل القصير.

- دراسة **لناصر الدين قريبي** بعنوان" اثر الصادرات على النمو الاقتصادي" جامعة وهران 2014/2013، متناولا فيها استراتيجيات التجارة الخارجية أو إستراتيجيتين للتصنيع وتوصل وخلص إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل وذلك بتطوير القطاع الصناعي وتشجيع صادرات السلع المصنعة وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.
- دراسة **لفيصل لوصيف** " اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة" جامعة سطيف2014/2013 متناولا فيها تجليات الانفتاح الاقتصادي وتوصل إلى أن الانفتاح الاقتصادي هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.
- دراسة **لبونحاس عادل** " دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية " جامعة الحاج لخضر باتنة 2014/2013 متناولا فيها تطور الصادرات والواردات الجزائرية وتوصل فيها إلى أن تدهور أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض في نمو الصادرات والعكس في حالة ارتفاعها.

صعوبات الدراسة

لعل أهم الصعوبات التي اعترضت السير الحسن للدراسة تتمثل فيما يلي:

- الانتقال إلى المكتبات الخارجة عن نطاق الجامعة للحصول على مختلف المصادر.
- صعوبة استخراج البيانات والإحصائيات.
- صعوبات متعلقة بالجانب القياسي.

هيكلة الدراسة

بغرض تحصيل اله دف من الدراسة بالإجابة على التساؤلات المطروحة،ومن خلال محاولة الإحاطة بجميع جوانب البحث اعتمدنا خطة هيكلها: مقدمة، ثلاث فصول من ثلاث مباحث لكل فصل، وخاتمة.

الفصل الأول: الإطار النظري بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والذي قسم إلى ثلاثة مباحث،حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى دراسة مفاهيم حول التجارة الخارجية وأهميتها واهم مؤشراتها، مع تسليط الضوء على مختلف النظريات المفسرة لها، وفي المبحث الثاني تناول مفاهيم حول النمو الاقتصادي التنمية الاقتصادية،أما في المبحث الثالث تم التطرق إلى استراتيجيات التجارة الخارجية من مفهومها انتقالا إلى إستراتيجية إحلال الواردات وتشجيع الصادرات.

الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة أهم المراحل التي مرت بها الجزائر، أما المبحث الثاني يتناول تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من 1965-2016 أما المبحث الثالث يتضمن سعر الصرف وعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي إضافة إلى دوافع الانفتاح الاقتصادي وتجلياته.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بحيث يتضمن المبحث الأول مفاهيم حول القياس الاقتصادي وكذا تحليل السلاسل الزمنية أما المبحث الثاني تم فيه تحديد النموذج موضوع الدراسة والمبحث الثالث تم التطرق إلى تعريف التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، أما المبحث الثالث فهو دراسة قياسية لأثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

تمهيد

تحتل التجارة الخارجية بصفة خاصة مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصاد ي الدولي، بحيث يرى عدد من المفكرين بان التجارة الخارجية هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، فركزوا اهتمامهم على تشجيع تصريف المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وان وسيلة تحقيق هدف زيادة الثروة الوطنية هي تصدير فائض الإنتاج، ومن ثم فان مصدر الربح عندهم هو التجارة الخارجية.

ومن هذا المنطلق سنعالج في هذا الفصل المعنون بالإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية

المبحث الثاني: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: استراتجيات التجارة الخارجية من اجل النمو الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد. كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات التصدير والاستيراد، ونظر لأهمية التجارة الخارجية فقد خصص هذا المبحث لتناول مختلف المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية .

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

لقد تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها

أولا: **تعريف التجارة الخارجية**

- تاريخيا بأنها تمثل " أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات "[1]
- كما عرفت التجارة الخارجية بأنها " الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة والمعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنشا بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة".[2]
- من خلال التعريفين يمكن إعطاء تعريف شامل للتجارة الخارجية: تهتم التجارة الخارجية بدراسة حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة، وتهتم أيضا بدراسة الصفقات التجارية وتصنف هذه الصفقات إلى تبادل السلع المادية، تبادل الخدمات، تبادل النقود، والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول.[3]

ثانيًا: أهمية التجارة الخارجية

تتمتع التجارة الخارجية بأهمية بالغة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بالنسبة لجميع الدول سواء المتقدمة منها أم النامية، إضافة إلى ما تمثله التجارة الخارجية من عمليات (إنتاج– تبادل –توزيع – استهلاك) التي تعتبر إحدى الفعاليات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، ويمكن إبراز أهمية التجارة الخارجية في ما يلي:

- تسمح التجارة الخارجية لكل دولة في الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر وسائل إنتاجها لديها، إما لعدم توفر الظروف الملائمة، أو لعدم توفر الإمكانيات التي تسمح بإنتاجها.

[1] حسام علي داوود وآخرون ، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، 2002، ص ،13بتصرف.

[2] جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، بدون طبعة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص 217بتصرف.

[3] محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي**، الطبعة الخامسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص:342-343، بتصرف.

- للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في عملية التخصص وتقسيم العمل، نظرا لما يمكن أن يلعبه من زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف وتحسين النوعية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، كما تتخصص كل دولة بإنتاج السلع والخدمات التي تتميز بإنتاجها بميزة نسبية عن باقي الدول الأخرى.[1]
- تساهم التجارة الخارجية في تنمية اقتصاديات الدول النامية، بحيث أن التجارة الدولية تعطي هذه الدول الفرصة للحصول على قروض من الدول الصناعية.
- تساعد التجارة الخارجية على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي بلد من البلاد من خلال الصادرات والواردات.
- تعتبر التجارة الخارجية أيضا أداة تقرب المسافات وتجتاز الحدود بين البلدان وخاصة في ظل وجود تطور في سبل المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية.[2]
- تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا من مؤشرات التقدم الاقتصادي الوطني والرفاهية لأي بلد، فكلما كانت الدولة تتمتع بانفتاح على الدول كلما كانت قادرة على النهوض بمستوى المعيشة لدى مواطنيها وعملت على توفير وسائل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لديها إلى غير ذلك من المؤشرات الايجابية لدى الدولة.[3]

المطلب الثاني: مؤشرات التجارة الخارجية

سيتم معالجة مجموعة من المؤشرات التجارة الخارجية للاستفادة منها قدر الإمكان في تحليل التجارة الخارجية لأي دولة .

- درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج : تبين درجة الانفتاح أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي والتي يمكن حسابها عادة وفق الصيغة التالية:

$$\text{درجة الانفتاح الاقتصادي} = \frac{\text{مجمل التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات)}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي او الدخل}} \times 100$$

- الميزان التجاري: يمكن التعرف على نتيجة حركة الصادرات والواردات السلعية والخدمية من خلال استعراض الميزان التجاري باعتباره مؤشرا لذلك .

الميزان التجاري: يعبر عن صافي التعاملات الخارجية (Net Export)، أي الفرق بين صادرات دولة ما ووارداتها في فترة زمنية معينة وهو يشكل أهم فقرات ميزان المدفوعات، وهناك حالتان للميزان التجاري وهما:

- الفائض التجاري(Trade Surplus): وهذا يعني أن حجم الصادرات اكبر من حجم الواردات، ويكون الميزان التجاري هنا موجب.

[1] محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، 2009، ص ص: 274-275، بتصرف.

[2] حربي محمد موسى عريفات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص 236، بتصرف.

[3] حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، 2001، ص227، بتصرف.

- العجز التجاري (Trade deficit): أي أن حجم الصادرات اقل من حجم الواردات ، وبالتالي الميزان التجاري يكون سالب.[1]

➢ معدل التبادل : تشير إلى العلاقة النسبية بين صادرات الدولة وارداتها.والمقياس الشائع بهذا الصدد هو معدل التبادل القيمي الذي يمثل النسبة المئوية للتغير في القيمة النقدية لصادرات الدولة إلى القيمة النقدية لواردتها وتحسب وفق العلاقة التالية :

معدل التبادل التجاري= الرقم القياسي لاسعار الصادرات / الرقم القياسي لاسعار الواردات

الرقم القياسي لأسعار الصادرات والواردات $= \frac{\sum q_n - p_0}{\sum q_0 - p_0} \times 100 \ldots . (1-1)$

وتشير زيادة هذه النسبة عن (100%) إلى تحسن التبادل التجاري الخارجي للدولة والعكس في حالة انخفاضها أي عندما تنخفض النسبة عن 100%.

➢ هيكل الصادرات: يشمل جانبيين هما :التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات. ويعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على اكبر عدد من السلع المصدرة ، دلت على تطور الهيكل الإنتاجي ، وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية، وكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركزها، دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي.

أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محددة – ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي– دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي أيضا إلى حالة التخلف إلى إمكانية تعرضها لمخاطر تقلبات في العلاقات السياسية.

➢ هيكل الواردات: بالإضافة إلى أهمية تحليل الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي ودرجة ارتباطه (تبعيته) للخارج، فانه يعبر كذلك بصورة ضمنية عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة هذه الظاهرة التخلف* والتبعية **

وتفسير ذلك يرتبط في أن الواردات تشكل إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد القومي في الحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا في أماكن محددة، ومواد نصف مصنوعة ومواد خام، يضاف إلى ذلك أن مهمة تغيير مكوناتها أو تنويع أسواقها اقل صعوبة مقارنة بتلك التي تبرز في حالة الصادرات.[2]

[1] محب خلة توفيق، **المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، 2014، ص ص: 396-398 ،بتصرف.

[2] حربي محمد موسى عريفات، مرجع سبق ذكره، بتصرف، ص402 .

***التخلف:** يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظرا لتخلف المعرفة الفنية والفشل في تحقيق الرفاه الاقتصادي لمعظم سكان الدولة.

****التبعية**: هي خضوع الدول المتخلفة اقتصاديا إلى الدول ذات الاقتصاد القوي التي تملك إمكانيات السيطرة بشكل يتيح لها جني اكبر نفع ممكن من موارد الدول التابعة دون مراعاة مصلحة اقتصادها، بحيث تصبح علاقة التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر.

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

تتمثل في النظريات الكلاسيكية والنظريات الحديثة في التجارة الخارجية

أولا- <u>النظريات الكلاسيكية (التقليدية) للتكاليف :</u>

- **نظرية ادم (سميت) للاختلافات المطلقة في التكاليف:**

لقد وجد التقليديون أن أراء التجاريين لا تقيم تجارة دولية ولا تنهض بصناعة ناشئة، ور او ما جرته سياستهم من تدهور تجاري وصناعي، لذا كان على التقليديون أن يبينوا أولا أن التبادل الدولي مفيد لجميع الدول وبالتالي يجيب ألا توضع في سبيله القيود. كما كان عليهم أن يبينوا متى ولماذا تم هذا التبادل الدولي وان يوضحوا أسبابه، وان يبينوا انه ضروري سواء اتخذ صورة الواردات أو صورة الصادرات، وقد تكفل بها ادم سميت، ودافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل.

وفي كتابه " ثروة الأمم " فسر سميت التخصص الدولي والتجارة الخارجية على أساس النفقات المطلقة ،ورأى أن الأمم كالأفراد، تتفاوت من حيث ظروفها الإنتاجية الطبيعية والمكتسبة وتتفاوت بالتبعية في الكفاءة الخاصة بإنتاج السلع المختلفة .[1] ولقد جاء حديث ادم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما اسماه "النظام الميركانتيلي "هو الذي أرسى قواعده أصحاب مذهب التجاريين . فقد قام هذا النظام على أساس تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية لتعظيم الصادرات وتقليل الواردات ، وبالتالي زيادة حيازة الدولة من المعدن النفيس. ومن الجدير بالذكر هنا أن قراءة ادم سميت تبين انه كان يستخدم حرية التجارة بمعنيين متميزين المعنى الأول هو حرية التجارة بين الدول، والمعنى الثاني هو حرية التجارة لجميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها وأساس دفاعه عن حرية التجارة بين الدول هو انه: "إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة ارخص مما لو انتجناها نحن، فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا" أي أن ادم سميت يرى انه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلديين حتى تقوم التجارة بينهما".[2]

"ولكن إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين والدولة الأخرى ليس لها أي ميزة مطلقة في إحداهما هل ستظل التجارة الدولية ممكنة بين الدولتين ؟ وهل ستتحقق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الدولية ؟ إن نظرية الميزة المطلقة لآدم سميت لم توضح ذلك وتفسره، ثم جاءت بعد ذلك نظرية المزايا النسبية لريكاردو. "[3]

- **نظرية ريكاردو للاختلافات في التكاليف النسبية (النفقات المقارنة)**

الواقع أن ريكاردو يميز بين نوعين من النفقات، النفقة المطلقة ،النفقة المقارنة

والنفقة عند ريكاردو ليست نفقة نقدية وإنما هي تعبير عن كمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة، وهو يعتبر كذلك أن العمل هو وحدة لقياس النفقة، ولذلك فنفقة أي سلعة إنما يعبر عنها بكمية العمل اللازمة لإنتاجها.

---

[1] محمد عيسى عبد الله ، موسى إبراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، 1989، ص 205، بتصرف.

[2] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص80، بتصرف.

[3] محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية** ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، 1993، ص 122.

أما التمييز بين التكلفة المطلقة والتكلفة المقارنة هو أن" التكلفة المطلقة هي عبارة عن عدد الوحدات اللازمة لإنتاج السلعة، أي أن التكلفة المطلقة هي النفقة في حد ذاتها، بينما التكلفة المقارنة فهي نفقة سلعة مقارنة بنفقة سلعة أخرى " [1]،وقد استعرض ريكاردو ما ذهب إليه ادم سميت من أن التجارة الخارجية بين دولتين ستعود بالفائدة عليهما وان التخصص وتقسيم العمل الدولي لا يتوقف على نظرية الميزة المطلقة للدول، وإنما على مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين معا، وقد اعتمدت نظرية ريكاردو على عدة فرضيات من بينها:

- وجود دولتين، وسلعتين في التبادل التجاري . – انتقال عوامل الإنتاج بحرية داخل الدولة خارجها.
- سيادة سوق المنافسة التامة، سواء في البيع أو الشراء. – التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.[2]

➢ **نظرية جون ستيوارت ميل للقيم الدولية :**

رأى ميل أن ريكاردو لم يوضح طريقة تحديد قيمة كل من السلعتين المتبادلتين، ركز ميل على تحليل العوامل التي تحكم التبادل الدولي من خلال نظريته حول القيم الدولية، التي تحاول تحليل القيمة الدولية للسلع المختلفة، أي قيمة سلعة تنتج في دولة معينة مقارنة مع سلعة ثانية، أو البحث عن تحديد الوضع الذي تستقر عنده نسبة التبادل، أو معدل التجارة الذي سيتم به تبادل السلع بين الدول، والمعروف بمعدل التبادل الدولي .

فلقد حاول ميل استكمال النقص الذي ظهر في نظرية ريكاردو عن طريق " تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الذي ستتم عنده التجارة بين دولتين طبقا لقوى العرض والطلب.

لقد أهمل ريكاردو جانب الطلب، بينما أخد ميل جانبي العرض والطلب في الاعتبار وليس جانب العرض فحسب، كما فعل من سبقوه، فبدلا من أن يأخذ ما تنتجه الدولة من السلع كثوابت مع اختلاف تكلفة العمل، فقد افترض وجود كمية معينة من العمل في كل دولة ولكن بإنتاجية مختلفة لوحدة العمل، وهو بهذا يرفض التفسير الذي يعتبر أن إنتاجية العمل واحدة في كل الدول. وعلى هذا الأساس ركز ميل في نظريته على ما يسمى بالكفاءة النسبية للعمل التي قدمها ريكاردو في تحليلاته.[3]

وهكذا فان الحدود الممكنة لشروط التبادل الدولي تتحدد بمعدلات التبادل المحلية (الداخلية) في كل من الدولتين على أساس الكفاءة النسبية للعمل في كل دولة.[4]

ثانيا : <u>النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية</u> :

➢ **نظرية هكشير– أولين Heckscher Ohlin أو نظرية التفاعل النسبي لعوامل الإنتاج**

في عام 1919قدم الاقتصادي السويدي أيلي هكشر مقالا عن تأثير التجارة الخارجية على توزيع الدخل the effect of foreign trade on the distribution of Income ومن خلا هدا المقال قدم هكشر الإطار العام الذي عرف فيما بعد بالنظرية الحديثة للتجارة الدولية. ولكن لم يلتفت احد في البداية لأهمية هذا المقال

[1] محمد عيسى عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص46، بتصرف.
[2] خالد المزروك ، **نظريات التجارة الخارجية** ،بدون طبعة، ،جامع بابل للنشر والتوزيع ، لبنان، ص 14، بتصرف.
[3] زايري بلقاسم ، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع 2013، ص110، بتصرف.
[4] محمد عيسى عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 65، بتصرف.

حتى قام الاقتصادي برتل أولين Bertil Ohlin وهو تلميذ سابق لهكشر بتطوير وتفسير نظرية هكشر من خلال" نشره كتابه عن التعاون الإقليمي والتجارة الدولية في عام 1933 ولقد حصل أولين على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 1977 بالمشاركة مع james Mead عن أعماله في مجال التجارة الدولية" .

ويمكن تفسير نظرية هكشر أولين إلى نظريتين مرتبطتين، النظرية الأولى تحاول تفسير سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على أساس الاختلاف في الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج .
والنظرية الثانية تحاول تفسير التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الدولية على الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج فيما يعرف بنظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج. [1] ولقد ساعد أولين على توضيح أفكار هيكشر واستطاع بذلك أن يضع النظرية في قالبها النهائي. ويتفق أولين مع أساتذة هيكشر في أن نسب توافر عوامل الإنتاج في دولة ما هي التي تحدد نوع السلع التي تنتجها هذه الدولة.

ويفترض

- تتحدد الأسعار النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج في التحليل الأخير بالعرض من والطلب على المنتجات.
- أن نوعية عوامل الإنتاج واحدة في الدولتين مع ثبات العرض منها كما أن الظروف التي تحكم ملكيتها واحدة وان دول الإنتاج متماثلة بالنسبة لنفس المنتج ولذا فان الاختلافات في الأسعار النسبية تكون راجعة إما إلى الاختلافات في ظروف الطلب أو الاختلافات في عرض عوامل الإنتاج.

ولقد تعرضت للعديد من الانتقادات التي أهمها:

- تركز على الاختلاف الكمي في عرض عناصر الإنتاج.
- صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلة في التجارة الدولية في حالة وجود أكثر من عاملين من عوامل الإنتاج.
- يغلب عليها طابع السكون لأنها لم تتعرض لإمكانية تغير المزايا النسبية، أي أنها لم توضح ميكانيكية التطور، فما يعد ميزة نسبية اليوم قد لا يعد كذلك في الغد. [2] ويتلخص جوهر النظرية في أن التبادل الحر للسلع يمكن ان يعتبر كبديل للتبادل الحر للعوامل الانتاجية وبما ان تبادل السلع يؤدي الى تعادل اسعار عوامل الانتاج، وبالتالي يمكن اعتبار ان التجارة الخارجية هي حل لمشكل الندرة النسبية لعوامل الانتاج[3]

➢ **نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج**

طور العالم الأمريكي بول ساموبلسون نظرية أولين وقد أدى ذلك إلى نظريته حول " تعادل أثمان عناصر الإنتاج " التي عرفت باسم " نظرية هيكشر– أولين– ساموبلسون " تقول هذه النظرية انه إذا توفرت التجارة الحرة بين الدول، تتقلص إلى حد كبير الفوارق بين أسعار السلع"، وبذلك تتعادل أجور عناصر الإنتاج الموظفة في إنتاجها. وبمعنى أخر، تكون التجارة الحرة بديلا من الحركة الحرة لعناصر الإنتاج دوليا.

[1] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية** ، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،1999، جامعة الإسكندرية، ص144، بتصرف.
[2] محمود يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، طبعة 02، دار التعليم الجامعي، 2015، ص81- 92، بتصرف.
[3] نويوة عمار، اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2013–2014، ص ص: 12،11.

وتؤكد فرضية ساموبلسون انه: في حال تجانس عناصر الإنتاج وتشابه التقنية،والمنافسة الكاملة والحركة المطلقة للسلع، يؤدي التبادل الدولي إلى تعادل أسعار عناصر الإنتاج بين الدول. تفترض هذه النظرية، أولا، قدرة عوامل الإنتاج على الحركة ضمن حدود البلد فقط، ثانيا تفترض وجود منافسة كاملة وحرية انتقال السلع(وجود رسوم جمركية). واستنادا لهذه النظرية يقوم البلد الذي يملك وفرة من اليد العاملة بإنتاج السلع ذات الكثافة العمالية، البلد الذي يملك وفرة من رأس مال مع ندرة في عنصر العمل، فيمكن أن يتخصص في إنتاج وتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية، ويستورد من الخارج السلع ذات الكثافة العمالية .

- **نظرية ستولبر – ساموبلسون**

تدرس هذه النظرية اثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج وقد وضعت هذه النظرية عام 1941، أي أنها سبقت الدراسة التي نشرها ساموبلسون عن تعادل أسعار عوامل الإنتاج بنحو سبع سنوات. لقد بنيت هذه النظرية على نفس الأسس التي قامت عليها نظرية هكشر –أولين ولكنها تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي إليه التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلع، وبالتالي على عوائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها، وذلك في نموذج للتوازن العام.

تثبت النظرية انه في حالة زيادة الأسعار النسبية المحلية لإحدى السلع، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة العائد الحقيقي لعامل الإنتاج الذي يستخدم بكثافة في إنتاج تلك السلعة. ويعود السبب في ذلك إلى أن ارتفاع السعر المحلي لهذه السلعة مقارنة بالسلعة الأخرى مما سيحفز الزيادة في الإنتاج ، بدلا من استيرادها .وبما أن حجم العرض عامل ثابت، فان الإنتاج الإضافي المترافق بزيادة الأسعار يستلزم تحول قسم من عامل الإنتاج المستخدم في إنتاج السلعة الثانية إلى السلعة الأولى، ولكي يتم ذلك لا بد من زيادة سعر هذا العامل بالمقارنة مع سعر العامل الأخر ومن ثم سوف يزداد عائده. [1]

- **لغز أو متناقضة ليونتيف Leontief Paradox**

لقد استهل ليونتيف "اقتصادي أمريكي من أصل روسي حائز على جائزة نوبل سنة 1973" دراسته التطبيقية مؤكدا على الاقتناع بالنتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسات التحليلية لنظرية هيكشر أولين،[2] فلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد سلعا كثيفة من رأسمال أكثر من السلع كثيفة العمل وهذا يتناقض مع نظرية هكشر – أولين.

مما دعا ليونتيف إلى محاولة تفسير هذه المتناقضة وتبين معه أن تفسيرها يعود إلى أن عنصر العمل غير متجانس في الدول فاختلاف درجات التعليم والتدريب والخبرة كلها تجعل من عنصر العمل الأمريكي متفوق في الإنتاجية ، حيث قام أسلوب تحليل المنتج و ذلك لحساب أرس المال والعمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى نتيجة أن التجارة فيها تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من أرس المال.ومن خلال هذه النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لأرس المال لأن العامل الأمريكي يحيط به التجربة، الخبرة و التنظيم، وأن عنصر العمل هو

[1] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، 2010، ص ص: 120 -121، بتصرف.
[2] يوسف مسعداوي ، **دراسات في التجارة الدولية**، الجزائر دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 50 بتصرف.

المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال، فعلى أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة عالية في عنصر العمل بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل. ولكن بعض الاقتصاديين أعاد هذه المتناقضة إلى عدم صحة فرضياتها وهي:

أ – فرضية عدم الانعكاس في كثافة عناصر الإنتاج: وه ذه غير صحيحة لأنه من الممكن أن تكون السلعة كثيفة رأس مال في دولة كثيفة العمل.

ب– فرضية دولتين، سلعتين، عنصرين إنتاجيين (2×2×2) = : هذه الفرضية فيها تقريب غير واقعي للعالم الحقيقي فهناك الكثير من السلع تستخدم أكثر من عنصري إنتاج، لاسيما عنصر الموارد الطبيعية وبالتالي توسيع التحليل إلى ثلاثة عناصر سوف يفسد متناقضة ليونتيف. [1]

ثالثا: <u>النظريات الحديثة في التجارة الخارجية</u>

- **نظرية الفجوة التكنولوجية :**

يركز أصحاب هذه النظرية على الفارق الزمني بين إنتاج وتصدير السلع ذاتها في مختلف البلدان. أن التخصص في مثل هذه الحالة يحدده تعاقب إنتاج السلع في مختلف البلدان مع استخدام عوامل الإنتاج التي تتيح للبلد المنتج ، نتيجة الفارق الزمني في الخروج إلى السوق العالمية ومن ابرز عيوب هذه النظرية أنها لم تتمكن من شرح حجم الفجوة التكنولوجية والمدى الزمني الذي يمكن أن تستمر خلاله تلك الفجوة قبل تلاشيها.

- **نظرية دورة حياة السلعة (المنتج):**

تفسر هذه النظرية تطور التجارة الدولية بالسلعة الجاهزة استنادا إلى مراحل : الظهور، نمو(توسع) الطلب، إشباع الطلب(النضوج)، الركود أو الانحطاط (الأفول). بحيث أن انتقال السلعة من مرحلة إلى أخرى يخلق إمكانات جديدة لانتشار الإنتاج في بلدان مختلفة ذات مستويات مختلفة من توافر الشروط الضرورية للإنتاج، وذلك بسبب تبدل طابع الإنتاج الذي يتطلب مستوى معين من مهارة اليد العاملة .

إلا أنها لا تقدم تفسيرا شموليا لاتجاهات تطور التجارة الدولية. فثمة العديد من السلع على سبيل المثال، السلع ذات دورة الحياة القصيرة لا تتدرج ضمن سياق نظرية " دورة حياة المنتج ".

- **نظرية تأثير حجم الإنتاج Theory of Scale economies model**

يتلخص جوهر هذه النظرية في أن الدولة ذات السوق الداخلية الكبيرة تصدر تلك السلع التي تتبع فائدتها من التوفير في الناتج الكبير. فالتجارة الدولية تتيح توسيع سوق التصريف، وتكوين السوق المتكاملة الواحدة الأكثر اتساعا من سوق أي دولة بمفردها مهما كان حجمها. أما الدولة ذات السوق غير الكبيرة فتركز جهودها على إنتاج السلع التي لا تتطلب ميزات خاصة في الحجم، بالرغم من أسعار مبيعاتها المرتفعة إلا أنها لا تتمتع بطابع شمولي أيضا كونها لا تعالج سوى جزء في حالة السوق .

- **نظرية المنافسة:** يرصد بورتير في مؤلفاته المكرسة لدراسة لمنافسة العالمية أربعة متغيرات رئيسية تحدد تطور التجارة الخارجية هي:

[1] نداء محمد الصوص ، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2011، ص 38، بتصرف.

- عوامل الإنتاج: بين أن البلد لا يرث عناصر الإنتاج بل تخلق في مجرى إعادة الإنتاج الموسع فيه .
- ظروف الطلب :هي عبارة عن متطلبات السوق الداخلية التي تحدد تطور الشركة و كذا مراقبة السوق العالمية و التنبؤ بتطورها
- وضع الفروع التابعة ،و التي تقدم الخدمات الضرورية وذلك بوجود بيئة إنتاجية مؤهلة و ذات كفاءة عالية تؤثر في نشاط الشركة .
- إستراتيجية الشركة في ظروف المنافسة :من خلال السعي للعثور على إمكانات المنافسة الفعالة و الطويلة الأمد في القطاع الذي تنتمي إليه ،ويقول أن الإستراتيجية هي التي تتفق مع قطاع صناعي محدد و رأس مال شركة معينة يمكنها أن تجلب النجاح .[1]

➢ **نظرية الجاذبية:** حيث تقوم هذه النظرية على فروض المنافسة الاحتكارية واقتصاديات الحجم التي تقدم تفسير أفضل للتجارة الدولية. إن نموذج الجاذبية مشابه لقانون نيوتن الذي ينسب للتجاذب بين جسمين إلى كتلتيهما والمسافة بينهما، ووفقا لمفهوم الجاذبية فان التجارة الثنائية بين إقليمين (بصور GNP.GDP) وتعتمد على المسافة بينهما ولديها أربع تطبيقات:

- نموذج التكلفة عند الحدود Cost of border: في ظل وجود تسهيلات للحدود المشتركة للتجارة الثنائية بين الدولتين j و i فان نفس الحدود يمكن أن تكون عائقا للتجارة، ومع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير فان التجارة البينية للإقليم يجيب أن تنمو بمعدل أسرع من التجارة مابين الأقاليم jوi في ما يعرف بأثر الحدود.
- تفسير أنماط التجارة Explaining Trade patterns: يمكن تفسيرها باستخدام معادلة الجاذبية وكذلك التجارة الكلية والتجارة الثنائية فيما بين الصناعات، حيث تم وضع مؤشرات لها على مستوى الصناعة وهذه المؤشرات سواء كانت كلية أو بمتوسط مرجح تم تفسيرها باستخدام معادلة الجاذبية وكذا نوع التجارة كطريقة بديلة لتحليل التجارة داخل الصناعات.
- خلق التجارة مقابل تحويل التجارة : Intra-Industrial Trade and Trade creation versus trade diversion حيث تم استخدام معادلة الجاذبية في معالجة موضوع الإقليمية باعتبار أن دولتين i و j، قد وقعنا اتفاقية إقليمية ومتغيرين، الأول: هو "الاتفاقية Both in"و ومعناه أن الدولتين في الاتفاقية . الثاني " in out " : ومعناه أن الدولتين خارج نطاق الاتفاقية، وعليه إذا كانت الإشارة المقدرة للمتغير " both in" موجبة فإن هناك خلقا للتجارة نتيجة الإقليمية وعلى العكس لو أن الإشارة المقدرة للمتغير " in out "سالبة فإن هناك تحويل للتجارة ويتم إجراء هذا الاختبار لكي نصور التجارة المحتملة كنتيجة لأنظمة التكامل الإقليمي.

تقدير التجارة المحتملة :Calculation of Trade potentials يفسر نموذج الجاذبية الصادرات الثنائية بين دول العينة التي تم اختبارها لقد ظهرت مجموعة من المشاكل مرتبطة بتطبيقه والتي لا تقلل من أهمية النموذج،

[1] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص128، بتصرف.

وإنما تجعل القياس القائم عليه اقل دقة فقط من بينها، مشكلة تعدد العلاقات الخطية، مشاكل مرتبطة بكيفية قياس متغيرات مثل الدخل والمسافة، البيانات المستخدمة في النموذج[1].

نظرية كرودمان :

تتمحور النظرية الاقتصادية الجغرافية الجديدة في جوهرها حول المدن. وفكرتها الرئسية بسيطة، فالشركات ترغب في علاقات وثيقة مع زبائنها، والعمال يرغبون في علاقات وثيقة مع رؤسائهم، لكن الزبائن والعمال هم نفس الاشخاص لدا فهناك حافز طبيعي للاشخاص والشركات لان تكون العلاقات بينهما وثيقة. ان احدى مخرجات هذه النظرية هي انه نادرا ما تنمو مدينة جديدة ما في نتصف الطريق بين مدنتيين قائمتين. ان المدن الكبرى تتاجر مع بعضها البعض بالفعل، وهي في غنى عن ظهور شقيق صغير بقربها، ففي كل مرة تبدا دولة جديدة فيها رحلتها من حالة الركود الى ان تصبح قوة صناعية كبرى يحدث التغيير فجاة وبمرور الوقت وظهور المزيد والمزيد من البلدان المتقدمة التي توفر التمويل فكل اقتصاد صناعي ينمو بشكل اسرع من سابقه مما سيؤدي الى نمو إعجازي.[2]

[1] علاوي محمد لحسن، **تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية Gravity Model**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 2012/10 ص13، بتصرف .

[2]- عبد الرحمان النجار،نظرية اقتصادية واحدة sasapost.com

المبحث الثاني: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

تعتبر المواضيع التي اهتمت بمفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من أكثر المواضيع التي أخذت نصيبها من الدراسة والاهتمام من قبل الباحثين الاقتصاديين ، نظرا لما يولى لهما من أهمية من مختلف الدول والشعوب، بحيث تعتبر المسرار الضروري نحو الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تتعددت التعاريف حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وسيتم ذكر أهمها والتي تتمثل في:

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي Economic Growth

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه العملية التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية في البلد نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية أو تطور تقنية الإنتاج[1] .
- وبمعنى أخر يعرف بأنه ، هو عبارة عن حدوث زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي.

و يعبر عن الدخل الفردي بالعلاقة الرياضية التالية :[2]

متوسط الفرد من الدخل الحقيقي = إجمالي الدخل المحلي /عدد السكان

أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني وبالتالي تكون العلاقة على الشاكلة:[3]

معدل نموا الاقتصاد الوطني = معدل نمو الدخل القومي– معدل النمو السكاني

وبصفة عامة، يمكن تعريف النمو الاقتصادي على انه الزيادة المتتابعة في الفترة الطويلة للكميات المعبر عنها بحيث هذا التتابع يضمن تعديلات في الهياكل الاقتصادية.

الفرع الثاني:مفهوم التنمية الاقتصادية Ecenomic Developement

لقد اختلفت مفاهيم التنمية باختلاف المدارس والفترات الزمنية وباختلاف وجهات النظر ، لهذا من الصعب تحديد مفهوم واضح للتنمية وسوف نقوم باستعراض لبعض تلك المفاهيم:

- يقصد بها ذلك التحول العميق للبنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع وكذا تغيير شامل في تنظيم الإنتاج والتوزيع وفي الاستهلاك.[4]
- فلقد عرفها **مائير بالدوين،** "بأنها عبارة عن عملية يتم من خلالها زيادة الدخل القومي الحقيقي و خلال فترة زمنية طويلة"[5].

---

[1] كامل علاوي محمد الفتلاوي و حسن لطيف كاظم الزبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2013، ص281.

[2] محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان،2007، ص 331.

[3] محمد عبد العزيز عجمية واخرون، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 86

[4] .منى، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، دراسات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005، ص ص: 72-73.

[5] قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في الدول العربية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص18.

➢ **أما نيكولاس كالدور Nicolasse caldor** فقد عرف التنمية الاقتصادية "على أنها مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة وموجهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الأغلبية العظمى من أفراد المجتمع"[1].

يمكن أن نستخلص مفهوم شامل للتنمية الاقتصادية بأنها عملية تستهدف زيادة تراكمية و دائمة في كل من معدل الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر فترة من الزمن ، لتغيير بنية الاقتصاد الوطني ويساهم فيها كل الفئات[2].

الفرع الثالث :الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

الجدول رقم(1-1): يمثل الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ يتم بدون اتخاذ قرار من شانه إحداث تغيير هيكلي للمجتمع.	✓ حدوث تغيرات هيكلية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.
✓ يتعلق النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة التي قامت بتطوير وتنويع مواردها الطبيعية والبشرية التي تحتاج إلى الحفاظ على حالة التشغيل الكامل للموارد.	✓ هي مسألة مهمة تتعلق بالدول المتخلفة التي تحتاج إلى تحقيق حالة التوظيف الكامل لمواردها الطبيعية والبشرية العاطلة لضمان حياة أفضل لمجتمعاتها.
✓ تغير تدريجي مستقر ومنتظم على المدى الطويل.	✓ تغير غير مستقر وفجائي في الحالة المستقرة.
✓ يعبر عن مفهوم ضيق يشير إلى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.	✓ مفهوم واسع متعدد الأبعاد لا يقتصر على تحقيق نمو بل يتضمن تغيير جدري في السلوك الاقتصادي للإفراد.
✓ النمو الاقتصادي يعبر عن مصطلح كمي يتعلق بارتفاع مستوى الإنتاج في الاقتصاد الوطني أي ارتفاع تراكمي خلال فترة زمنية معينة.	✓ التنمية هي مفهوم كمي ونوعي في آن واحد، حيث تتعلق بـالرفاهية الاقتصادية للدول وتحقيق العدالة في توزيع الدخل.
✓ لا يهتم بتوزيع الدخل القومي.	✓ يهتم بهيكل توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة.
✓ يتضمن نمو الناتج والدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي أساسا.	✓ تغيير بنية الاقتصاد الوطني ويساهم فيها الأغلبية العظمى من المجتمع.
✓ يحدث بصورة تلقائية دون تدخل من قبل	✓ يحدث بفعل تدخل الدولة ولها صفة

[1] محمود حسين الوادي واحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص301

[2] ماهر أبو العاطب علي، **الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة**، المكتب الجامعي الحديث، جامعة حلوان، 2012، ص13، بتصرف.

الدولة و يكون مجرد نمو عابر لفترة زمنية محددة.	الاستمرارية.

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سلمان قطف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى ، دار الجامد، الأردن، 2006، ص ص: 125- 126.

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من المقاييس المعتمدة في قياس النمو الاقتصادي وهي تتعلق ب:

أولا: معايير الدخل

تعتمد هذه المعايير في مجملها على الدخل سواء في شكله الاسمي أو الحقيقي ، بحيث يستخدم لقياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي من بلد لأخ ر،[1] ويعتبر الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم لقياس التنمية ومن معاييره نجد:

- ✓ **معيار الدخل القومي الكلي:** حيث يعتمد هذا المعيار على مقارنة مدى تقدم الدول بين بعضها البعض قياسا بالدخل القومي الفعلي المحقق في كل دورة اقتصادية ويمكن تعديل هذا المعيار إلى معيار ثان هو:
- **الدخل القومي الكلي المتوقع،** والذي يأخذ بعين الاعتبار الموارد الكامنة للدولة وإمكانياتها لدى يوصي بعض الاقتصاديين بالأخذ بهذا المعيار.
- ✓ **معيار متوسط الدخل:** يعتبر هذا المقياس من أفضل المقاييس لكونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل وعدد السكان معًا، ويمثل متوسط الدخل الفردي حجم الدخل القومي إلى إجمالي عدد السكان بمعنى (إجمالي الدخل القومي / عدد السكان)

ومع هذا فان هذا المقياس تعرض لجملة من المشاكل نذكر من أهمها:

– التشكيك في الإحصاءات الرسمية التي تعطي قيما غير دقيقة لعدد السكان و حجم الدخل بالنسبة للدول النامية.

– يحسب هذا المتوسط لمجمل عدد السكان من ن احيق الاستهلاك ، أما إذا خص بالسكان العاملين فهذا سيكون مفيدا من نواحي الإنتاج، وهنا ينتج لنا نوعين من المعادلات :

- ➢ معدل النمو الاقتصادي البسيط : وهو يقيس معدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي في أي سنة مقارنة بالسنة السابقة عليها ويحصل عليه عن طريق المعادلة التالية:

$$TC = \frac{Yrt - Yrt-1}{Yrt-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1-2)$$

حيث: $Yrt-1$ الدخل الحقيقي في الفترة السابقة ، Yrt :الدخل الحقيقي في الفترة التالية ، TC:يمثل معدل النمو[2].

و لذا يستخدم هذا المعدل في تقييم الخطط السنوية للحكومة

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 97، بتصرف.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات– نماذج- استراتيجيات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2012، ص248.

- معدل النمو الاقتصادي المركب : فهو يقيس متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، ويستخدم أيضًا في تقييم الخطط المتوسطة والطويلة الأجل، ويتم حساب معدل النمو المركب وفق المعادلة التالية[1].

$$Yr_n = (1+TC)^n \Rightarrow TC = \sqrt[n]{Yr_n}, Yro \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-3)$$

حيث: Yrn: الدخل الحقيقي في الفترة، yro: الدخل الحقيقي في فترة الأساس ، TC:معدل النمو ، n:عدد السنوات[2].

معادلة سنجر (Singer) * للنمو الاقتصادي

وضعت هذه المعادلة من طرف الأستاذ سينجر سنة 1952 وذلك بمساعدة أعمال بعض الاقتصاديين أمثال "هيكس، هارود –دومار" والمعادلة وفق الأتي:

$$D = SR - R \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-4)$$

حيث D: يمثل معدل النمو السنوي لدخل الفرد ، P:تمثل إنتاجية رأس المال ، S:تمثل معدل الادخار الصافي، R:تمثل معدل نمو السكان السنوي.

معدل النمو السنوي لدخل الفرد= (معدل الادخار الصافي ×إنتاجية رأس المال الجديدة)– معدل نمو السكان

و قد افترض سينجر قيمًا لهذه المتغيرات حيث أن :

- الادخار الصافي Net Saving قدر ب6%، وهي نسبة مقبولة لدى سنجر.
- معدل النمو السكاني Population Growth قدر ب1.25% ويعد اقل من المعادلات السائدة في الدول النامية إذ يقدر بحوالي 2.3%.
- إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة) Productivity of Capital قدرت ب 0.2% وهي نسبة منخفضة عن المحققة في الدول النامية.

ثانيا: المعايير الاجتماعية

المعايير الاجتماعية هي مجموعة من المؤشرات الاجتماعية التي تربط بين ثلاثية "الغداء، الصحة والتعليم" وبين معدلات نمو الناتج القومي، ويمكن استخلاص هذه المعايير على النحو التالي[3]:

أ. **معايير صحية:** تستخدم فيها كل المقاييس التي تقيس لنا مدى زيادة درجة النمو والتقدم الاقتصادي ، من خلال ما يستجد في تقديم الخدمات الصحية لأفراد المجتمع ومستوى هذه الخدمات في البلد مثل:

-عدد الوفيات لكل 1000 من السكان

[1] السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص340.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، نفس المرجع السابق، ص248.

***هانس ولتر سينجر**،اقتصادي ألماني، ولد سنة 1910، درس في جامعة كمبريدج أين حصل على شهادة الدكتوراه.

[3] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص91، بتصرف.

-معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد[1]

ويمكن استعمال هذه المعايير لإيجاد عتبة معينة تتم المقارنة من خلالها.

ب. معايير تعليمية :نظرا لأهمية التعليم فانه يؤدي إلى زيادة المعرفة وإلى اكتساب مهارات جديدة تساعد على زيادة الدخل والاستثمار، الادخار[2].

ج. معايير التغذية : تعاني الدول النامية من عدم قدرتها على تدبير الغداء الأساسي لسكانها ، فعلى الرغم من إن الإنتاج العالمي للغداء قد ازداد ، إلا أن معظم الزيادة مصدرها دول شمال أمريكا وأوروبا ولعلاج هذا الموضوع يتطلب الأمر زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره وتقديم المنح والمعونات للمشروعات الزراعية مما يؤدي إلى زيادة إنتاج الغداء.

ثالثا: المعايير الهيكلية

كانت الدول الصناعية قبل الحرب العالمية الثانية تعمل على توجيه اقتصاديات الدول النامية التي كانت معظمها تحت سيطرتها السياسية والاقتصادية نحو إنتاج المنتجات الأولية(الزراعة) ولكن هذا الموضوع لم يعد مقبولا بعد الحرب العالمية الثانية ، لذلك اتجهت معظم الدول النامية إلى إحداث تغيرات هيكلية في اقتصادها عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه.[3]

المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي يحتاج إلى تحليل المتغيرات الأساسية لاقتصاد ما بحيث تبين هذه الأداة كيفية لترابط وتركيب المتغيرات مما اثر على الأهداف المتوخاة وهذا ما نسميه "بالنموذج (model)"، ويفترض أن يكون واقعيا وأن يستند على تحليل معين.

أولا: نموذج هارود دومار

1-نمودج هارود

يعتبر الاقتصادي البريطاني روي فورياس هارود RF Harrod من الأوائل الدين طوروا الفكر الكنزي حيث بدأ أبحاثه في محاولات إيجاد نموذج للنمو في سنوات الثلاثينات من القرن الماضي إنتاجية رأس المال بحيث يرى هارود أن، الادخار الصافي يمثل نسبة من الدخل حيث يطلق على هذا الاسم بالادخار الفعلي و هو يعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن وان نسبة الدخل المستمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية، وقد طرح هارود في نموذجه ثلاثة أشكال لمعدل النمو :

- **معدل النمو الفعلي**(G): وهو يمثل نسبة الادخار إلى معامل رأس المال أي:

$$G = S/C \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1-5)$$

[1] حامد الريفي، **اقتصاديات البيئة، مشكلات البيئة-التنمية الاقتصادية- التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص224.

[2] زير ريان، **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، بسكرة، 2014 2015، ص 21.

[3] احمد رمضان نعمة وآخرون، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها (مشاكل الفقر التلوث البيئي، التنمية المستدامة)**، الدار الجامعي، الإسكندرية، ص ص: 107- 111.

حيث: S حجم الادخار الكلي وC :معامل رأس المال ، ويعادل $\frac{1}{\Delta Y}$ حيث: 1 يمثل الاستثمارات المنفذة و ΔY : تمثل التغير في الدخل.

- **معدل النمو المضمون** (GW) :يمثل نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون وعليه : $GW = S/CR \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-6)$

حيث : CR معامل رأسمال الذي يمكن من تحقيق معدل النمو المضمون[1]

- **معدل النمو الطبيعي** (GN): وهو ذلك النمو الذي يرتبط بتغيرات الدخل أو بالنمو السكاني [2] وتمثل ب:

$GN \times GR = S$ أو $\neq \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-7)$

2-نموذج دومار

بنى دومار نموذجه حول النمو وفق الإشكالية التالية :

بما أن الاستثمار يزيد الطاقة الإنتاجية ويزيد الدخل في الوقت نفسه ، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع ؟ واعتمد دومار في نموذجه على الافتراضات التالية :

- جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافيا.
- جميع القرارات الاقتصادية تتم أنيًا وبدون فواصل زمنية.
- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترت التحليل[3]

طرح دومار في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة ومن جانب الطلب من جهة أخرى واستخلص أن التوازن يحصل وفقا للمعادلة التالية:

حيث ان :

ΔI :الزيادة السنوية في الاستثمار

ΔY :الزيادة السنوية في الدخل

σ :متوسط الميل للادخار

$1/a$:المضاعف

فان الزيادة في الدخل تكون وفق الأتي : $Y = 1/a(\Delta I) \ldots\ldots\ldots (1-8)$

وللمحافظة على نفس المستوى من العمالة الكاملة فان الدخل القومي والطاقة الإنتاجية يجب أن ينمو بنفس المعدل ، وبما أن الزيادة السنوية في الطاقة الإنتاجية المتوقعة تساوي $(I \times \sigma)$ والزيادة السنوية في الدخل الحقيقي تساوي $1/a(\Delta I)$ فانه للمحافظة على العمالة الكاملة يجب تساوي القيمتان المذكورتان وذلك وفق المعادلة : $1/a(\Delta I) = I\sigma \ldots\ldots\ldots\ldots (1-9)$

[1] إسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 95-96.

[2] بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2003، ص 42 .

[3] إسماعيل محمد بن قانة، نفس المرجع أعلاه، ص ص: 95 - 96 -97- 98، بتصرف.

وبالتالي يمثل الزيادة السنوية في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني المعادلة وهو يشكل جانب العرض في النموذج والجانب الأيسر يمثل الزيادة السنوية في الدخل وهو جانب الطلب .

ولتحديد معدل النمو السنوي لكل من الاستثمار والادخار نجد:

نجد من خلال المعادلة السابقة نضرب المعادلة في المقدار a تصبح:

$$(\Delta I) = I\sigma a \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1-10)$$

$$\Delta I / I = a\sigma \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1-11)$$

وللمحافظة على مستوى العمالة الكاملة يجب أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل مئوي ثابت كاف أو مساو ي لإنتاج **الميل** للادخار والإنتاج المتوسط للاستثمار.

من هنا يبدأ هارود بشرح نظريته مؤكدا تساوي الادخار والاستثمار وقد عبر عنها بالمعادلة التالية :

$$GC = S \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1-12)$$

حيث أن S: الادخار معبرا عنه كنسبة من الدخل ، S:معدل نمو الناتج، تعرف بأنها نسبة الزيادة في الدخل إلى إجمالي الدخل في فترة زمنية محددة، C:مقدار الإضافة إلى رأس المال.

يمكن صياغة المعادلة على الشاكلة الآتية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} \times \frac{I}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1-13)$$

$$\frac{I}{Y} = \frac{S}{Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-14)$$

$$I = S \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-15)$$

في هذه الحالة يؤكد هارود أن الاستثمار يجب أن يساوي الادخار و يجب أن نشير في هدا الصدد إلى أن الادخار يعتمد على مستوى الدخل ويحصل التوازن وفق الصورة الآتية :

$$CW = Cr \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1-16)$$

وبالتالي Cr، تشير إلى كمية رأس المال المرغوب فيها بالنسبة إلى الزيادة في الدخل من اجل المحافظة على معدل التقدم المرغوب فيه الذي يبلغ المقدار CW[1].

وبصورة عامة فان كلا النموذجين **هارود –دومار** توصلا في النهاية إلى أنه للمحافظة على مستوى العمالة الكاملة يقتضي التساوي بين المدخرات والاستثمارات[2].

إذا اعتبرنا أن :

SP :الادخار المرغوب فيه الذي يمكن الحصول عليه من خلال الميل الحدي للادخار مضروبا في الدخل.

IP :الاستثمار المرغوب فيه الذي يمكن الحصول عليه من خلال معامل رأس المال.

V :مضروبا في الدخل و تكون المعادلة وفق:

$$SP = aY \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1-17)$$

[1] سالم توفيق النجفى، **أساسيات علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، العراق، 2001، ص ص: 328- 329.

[2] عبلة عبد عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الجزء الثالث، ص 42.

$$IP = V\Delta Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-18)$$

ومن المعادلة يتضح انه للمحافظة على معدل النمو المناسب والمتزايد سنويا يقتضي أن ينمو الدخل بنسبة مئوية وهذا ما أشار إليه (هارود) بالرمز(Cw) و بنفس المفهوم أشار إليه(دومار) وذلك بالرمز ($a\sigma$)[1]

ثانيا: نموذج شومبيتر (Schumpeter)

يعتبر شومبيتر من ابرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي والذي ضمن نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه "نظرية في التنمية الاقتصادية في ألمانيا عام 1911" .

إن اتجاه النمو عند شومبيتر ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده وهذه الأخيرة هي عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكار غير مواتية وذلك نتيجة:

- توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده .
- توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار والدخول النقدية مما يزيد من مخاطر الابتكار.

قام شومبيتر بالاهتمام بالعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي وركز على المنظم (Entrepreneur) واعتبره من أهم عناصر النمو ، فالإنتاج لديه دالة للعمل ورأس المال والموارد الطبيعية ، التنظيم والفن الإنتاجي[2]، فالمنظم هو المبتكر الذي يقدم شيئا جديدا . إلا إن عرض المنظمين يعتمد أساسا على معدل الأرباح والظروف الاجتماعية التي تمكنهم من أداء عملهم.

وقد ميز شومبيتر بين نوعين من الاستثمار:

- الاستثمار التلقائي: والذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي
- الاستثمار التابع: يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي ، ويمكن تفسير وتحليل نظام شومبيتر في مجال النمو بدأ من حالة الاتزان، حيث تتساوى التكاليف الإنتاجية للمنشات مع إيراداتها، وإن السعر يساوي متوسط التكاليف الإنتاجية وتبدأ عملية التنمية من خلال إحداث تغيرات نوعية تؤدي إلى خلخلة غير مستمرة لذلك التوازن، وذلك من خلال الإبداع والابتكار أو التجديد المؤدي إلى استثمارات جديدة.

ثالثا: نظرية النمو الجديدة (الداخلية) (New Growth Theory (Endogenous)

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النماذج في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات والتي تؤكد انه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة ،الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي "نظرية النمو الجديدة " والتي تفسر الفرو قات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين البلدان المختلفة، وقد ابتدأ هذه النماذج الاقتصاديان (RLucus)في 1988 و(Paul Romer)عام

[1] سالم توفيق النجفى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 281 -333، بتصرف.

[2] زير ريان، **اثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، بسكرة، 2014 2015، ص 41، بتصرف.

1986 ويفترض وجود وفورات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري والتي تمنح الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض .

إن أول اختبار للنظرية الجديدة هو التأكد فيما إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من البلدان الغنية وقد تم اختبار نموذج الانحدار البسيط لتقدير المعادلة الآتية

حيث أن:

$$gi = a + b1(PCY) \ldots\ldots\ldots\ldots (1-19)$$

gi :معدل نمو الإنتاج للفرد بالنسبة للبلد، (i) : لعدد من السنوات و (PCY) :يمثل المستوى الأولي من معدل دخل الفرد ، وبالتالي إذا كانت إشارة المعامل موجبة فسوف يكون هناك اختلاف في معدلات النمو في البلدان المتخلفة وسوف تتأيد نظرية النمو الجديدة.

لكن رغم أن هذه النظرية لا تزال في مراحلها التكوينية فإنها مع ذلك تساهم في توفير فهم أفضل لاختلافات النمو طويل الأمد في تجربة البلدان المتقدمة والنامية من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي[1].

رابعا: نموذج روستو

إن جوهر نظرية روستو هي أنه يدعي بأنه يمكن منطقيا وعلميا تشخيص مراحل معينة للتنمية وتصنيف المجتمعات طبقا لتلك المراحل ويفرق روستو بين خمسة مراحل للنمو ،"المجتمع التقليدي، الظروف المهيئة للانطلاق، الانطلاق، النضوج، الاستهلاك الواسع" وفيما يلي شرح موجز لتلك المراحل[2]:

- **مرحلة المجتمع التقليدي (القديم):** تتضمن أساليب الإنتاج البدائية ولكنه لا يعد ساكنا إذ يمكن لاقتصاد هذه المرحلة أن يتوسع باستخدام الأراضي الزراعية و توظيف الطاقات الإنتاجية.
- **مرحلة الظروف المهيئة للانطلاق:** يعتقد روسو أن للانتقال إلى هذه المرحلة يجب أن يكون الإنتاج أكبر من عدد السكان، وأن يتوافر جانبان أساسيان في المجتمع: جانب اقتصادي، يضم المجتمع تغيرات فعالة في الإنتاج وجوانب غير اقتصادية ، كتوافر الإداريين والمنظمين والقدرة على المخاطرة ، وبالتالي وجود نمو اقتصادي.
- **مرحلة الانطلاق:** تعد من أهم المراحل التنموية والتي تتطلب قدرا من الوسائل والأساليب التقنية في مجال النشاط الإنتاجي مما يتطلب معها ارتفاع الأهمية النسبية للاستثما ر، وأحيانا يدخل اقتصاد دولة ما في هذه المرحلة نتيجة تغيرات في القوة الإنتاجية أو التوسع في الأسواق المحلية والعالمية ، وهو ما أدى إلى ظهور المؤسسات الاجتماعية والثقافية الجديدة.

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات و موضوعات)**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2007، ص ص: 69-70.

[2] محمد هزاع علي الكوري، **التجارة الخارجية في الجمهورية العربية اليمنية وأثرها على التنمية** ، رسالة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق، جامعة عين شمس، 2004، ص 17.

➢ **مرحلة النضوج الاقتصادي:** هي المرحلة التي يتم من خلالها تطبيق الأساليب الفنية الحديثة في معظم موارد المجتمع، بحيث تتميز بارتفاع معدل النمو واستمراره لفترة طويلة[1].

➢ **مرحلة الاستهلاك الواسع:** وتسمى أيضا مرحلة الاستهلاك الوفير المتسمة بانتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع وتحول الصناعات نحو إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمية ليعيش السكان بدخول عالية وقسط وافر من سلع الاستهلاك. ويتحول المجتمع نحو تحسين نوعية الحياة من خلال تحقيق الرفاهية الاجتماعية ومن مظاهره:

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة (استهلاك السيارات الفخمة).
- زيادة الإنتاج الفكري و الأدبي.

وبالتالي كما يقال "أن الإنسان لم يبلغ بعد درجة قهر رغباته والتغلب عليها"[2].

[1] معاذ صغير، **تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2013، ص 20.

[2] مصطفى عبد اللطيف وبن سانية عبد الرمان، **الواقع...ورهانات المستقبل**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، المركز الجامعي غرداية يومي23-24فبراير2011، ص12.

المبحث الثالث :استراتيجيات التجارة الخارجية

تعتبر الإستراتيجية إحدى الأساليب والقواعد التي تتبعها الدولة للوصول إلى الأهداف المحددة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل التي تؤثر على إمكانية حدوثها، أو تطبيقها بشكل فعلي، لذلك من المهم تعديل الاستراتيجيات المتبعة في حال عدم مناسبتها للأحداث الواقعية المرتبطة بها، وحتى لا تؤثّر على مسار تَحقيق الأهداف بأسلوب صحيح.

المطلب الأول:تعريف الإستراتيجية

يقصد بها مجموعة من القواعد والمبادئ التي ترتبط بمجال معين، وتساعد الأفراد على اتخاذ القرارات المناسبة بناءا على مجموعة من الخطط الدقيقة، وتعتمد على الاستراتيجيات الصحيحة للوصول إلى تحقيق نتائج ناجحة.[1]

أما التجارة الخارجية فتعتمد في تنفيذها على سياستين أو إستراتيجيتين للتصنيع، فنجد أن إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات تعمد على سياسة الحماية في التجارة الخارجية ونظم أسعار الصرف المتعددة والمقيدة، في حين تعتمد إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات على سياسة حرية التجارة الخارجية وتحرير أسعار الصرف، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

المطلب الثاني:إستراتيجية إحلال الواردات

يمكن تعريفها بأنها عبارة عن تلك الإستراتيجية التي تقوم على فكرة اختيار الصناعات التي يمكن إحلال منتجاتها مكان أو محل المنتجات المستوردة ، وذلك من خلال إقامة مجموعة الصناعات التي تخفض من فاتورة الواردات خلال فترة زمنية معينة.

لقد أنتجت الدول النامية إستراتيجية إحلال الواردات الخاصة بتنمية المنتجات الصناعية في الداخل بدلا من استيرادها، وهذا بعد أن شهدت الأسواق العالمية انخفاضا في المنتجات الأولية للدول النامية في فترة الخمسينات والستينات والعجز المتزايد في ميزان المدفوعات في حساباتها التجارية وحجتهم في ذلك ، هي إعطاء أهمية للتصنيع للنهوض بالاقتصاد الوطني وكذا شروط التجارة التي أشارت إليها كل من فرضية "بريش –سنجر" التي تمثلت في:

- أن سياسة إحلال الواردات تتطلب وضع موانع أو حصص على سلع مستوردة ثم القيام بتثبيت وإنشاء صناعة محلية من اجل إنتاج هذه السلع مثل: أجهزة الراديو.

ورغم أن العديد من الدول النامية اتبعت هذه الإستراتيجية إلا أن النتائج لم تكن متوقعة، بحيث لم تكسب هذه الدول القاعدة الصناعية المرجوة وذلك بسبب استمرار الصناعات المحلية في الاعتماد على درجات كبيرة من الحماية وصعوبة استمرارها بدون الدعم الحكومي الموجه للواردات من المواد الوسيطية الرأسمالية اللازمة[2] لتصنيع المنتج النهائي ، وكذا المبالغة في تحديد سعر الصرف للعملة المحلية بهدف تشجيع

[1] ناصر الدين قريبي، **اثر الصادرات على النمو**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية للعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014، ص 75.

[2] ناصر الدين قريبي، مرجع سبق ذكره، ص 76، بتصرف.

الصناعة المحلية، مما أدى إلى زيادة أسعار المنتجات المصدرة وارتفاع أنماطها وضعف قدرتها التنافسية وحدوث اختلال هيكلي في الاقتصاد وانخفاض معتبر في الإنتاجية، مما أدى إلى تعرض الاقتصاديات إلى أزمة حادة[1] في منتصف ثمانينات القرن الماضي جراء تطبيق سياسات نقدية متشددة ونتيجة لذلك بدأت الدول النامية تعطي أهمية متزايدة لما يعرف بإستراتيجية تشجيع الصادرات.

المطلب الثالث: إستراتيجية تشجيع الصادرات

عرفها Bhagwati 1990 و1985Balassa "بأنها إستراتيجية تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات " ولضمان تنفيذ هذه الإستراتيجية فقد وضع (et Gherawyet Milner1993) مجموعة من الأدوات لتحفيز الاستثمار في الإنتاج من اجل التصدير مثل:الإعفاءات الضريبية، بمعنى تصدير الفائض من المنتجات نحو العالم الخارجي.

فالدول النامية تقوم أولاً بالتوسع في الصادرات من السلع الأولية ، ثم من ناحية الصادرات التامة الصنع . إلا أن هناك عدة عوامل تعمل على إعاقة التمدد والتوسع السريع في الطلب على المنتجات الأولية للدول النامية إلى الدول المتقدمة مثل:

- مرونات الطلب على الزراعة الغذائية المواد الخام منخفضة إذا ما قورنت بالطلب الخاص بالوقود ومختلف المعادن فان ذلك يؤدي إلى عدم استقرار حصيلة الواردات وبالتالي المكاسب لن ترتفع في الدول النامية...
- قلة التوسع في الطلب على المنتجات الأولية للدول النامية بسبب انخفاض معدلات النمو في الدول المتقدمة.

أما بالنسبة لجانب العرض فنجد الخلل الهيكلي لنظام الإنتاج الريفي في كثير من الدول النامية نتيجة سوء المناخ والتربة السيئة، فإنه يتوقع أن يكون نمو وتوسع الصادرات بنسب ضئيلة.

ويمكن أن نستنتج أن تشجيع الصادرات للمنتجات الأولية الناجحة لن يحدث إلا إذا كان هناك إعادة تنظيم للهياكل الريفية الاقتصادية والاجتماعية وأن أي إستراتيجية يجب أن توفر الاكتفاء في الغذاء للأفراد[2].

[1] بلقاسم العباس، **السياسات الصناعية في ظل العولمة**،المعهد العربي للتخطيط، العدد 111، الكويت، 2012، ص 10.
[2] ناصر الدين قريبي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 77- 78- 79، بتصرف.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تم عرض مفهوم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي،بحيث انه مهما اختلفت التعريفات حول مفهوم التجارة الخارجية إلا أنها تتفق على دورها الفعال في التنمية إذ يتأثر هذا القطاع بعوامل متعددة سياسية، اقتصادية .... والتي قد تحد من تطوره وتوسعه وقبل الإشارة إلى مؤشرات كل منهما فالتجارة الخارجية بحد ذاتها تعتبر مؤشر من مؤشرات تطور الاقتصاد الوطني والرفاهية لأي بلد.

بالإضافة إلى النظريات المفسرة للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، فلقد عالجت هذه النظريات جوانب كثيرة في هدا الفصل. ولقد تطرقنا أيضاً إلى الاستراتجيات من أجل النمو وهما إستراتجية إحلال الواردات والثانية تشجيع الصادرات وكل هذا من اجل النهوض باقتصاد الدول النامية وتوفير الظروف الملائمة . وبالتالي نستخلص أهم النتائج:

- تعتبر التجارة الخارجية أحد المكونات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، إذ تعد سلاحا فعالا ضد الاحتكار، لأنها تعتبر مشجعا للمنتجين المحليين قصد تطوير إنتاجهم.
- النمو الاقتصادي يعني الزيادة في نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي زيادة في ثروة البلد
- تساهم التجارة الخارجية في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية وخلق قيم مضافة، إذ يمكن التعبير عنها بالصادرات من السلع والخدمات، إضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية.

الفصل الثاني

واقع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد

انتهجت الدولة الجزائرية سياسات مختلفة تتلاءم مع المرحلة التي تمر بها البلاد من اجل تطوير اقتصادها لتحقيق نمو اقتصادي والخروج من التبعية والرفع من مستوى الصادرات والتحكم في مستوى الواردات، كما تسعى إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية الداخلية والخارجية، حيث يمثل هذا القطاع المصدر الوحيد لما يوفره من مدخلات تسمح بتغطية متطلبات الداخل اعتمادا على صادرتها من المواد الأولية (الغاز والبترول)، وحماية الصناعة المحلية الفنية.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى واقع التجارة الخارجية في الجزائر من خلال التركيز على الصادرات فالمراحل التي مرت بها التجارة الخارجية تعكس نية الدولة في تبني سياسة واضحة حول الصادرات وسبل دعمها، لذا سنقوم بعرض بعض السياسات التحفيزية لذلك، خاصة وأن سنة 1986 أظهرت أن الاقتصاد القائم على المحروقات يشكل خطر على النمو الاقتصادي للجزائر، إضافة إلى تحرير التجارة الخارجية والسعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ولمعالجة اثر ذلك تفصيلا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية :

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

المبحث الثاني:النمو الاقتصادي وتطوره في الجزائر

المبحث الثالث: اثر سعر الصرف على النمو في الجزائر وتجليات الانفتاح الاقتصادي

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

لقد عرفت منظومة التجارة الخارجية في الجزائر تحولات كانت انعكاسا لتطور الاقتصاد الوطني من الاستقلال إلى يومنا هذا، بحيث أنها مرت بثلاث مراحل بارزة تتمثل في:

المطلب الأول:مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية: (1965-1989)

لقد تميزت السياسة التجارية للجزائر في هذه المرحلة بمجموعة من الإجراءات الرقابية وذلك لتجسيد ممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية. ولقد أحكمت الدولة سيطرتها على العديد من النشاطات الاقتصادية الهامة، كما وضعت لقطاع المبدلات الخارجية مجموعة من الأسس التي يرتكز عليها تنظيم الاحتكار وذلك قصد التحكم بشكل أفضل في تخطيط الواردات وحماية الإنتاج الوطني.[1]

الشكل رقم(1-2): يمثل تطور الصادرات السلعية من 1965-1990.

الوحدة: نسبة مئوية

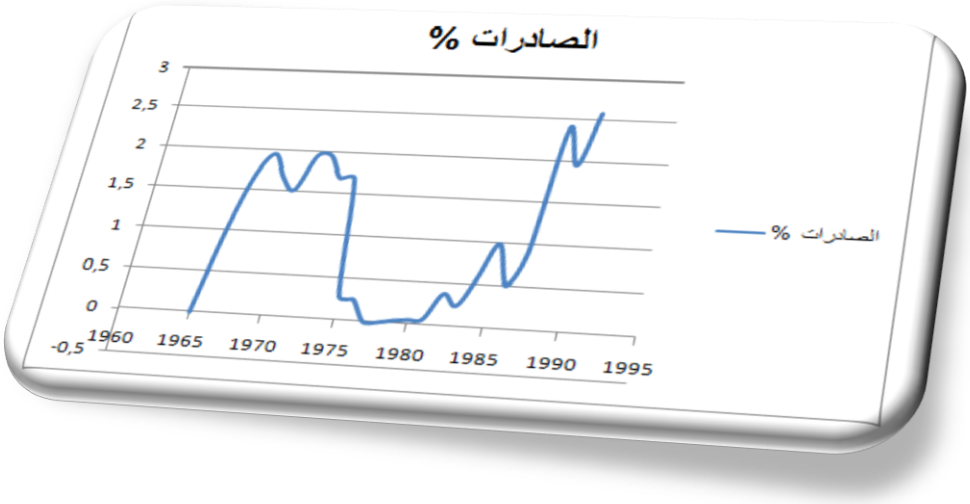

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على www.world bank.org

نلاحظ من خلال الشكل أن الصادرات السلعية كانت معدومة في سنة 1965 إلا أنها شهدت ارتفاعا كبيرا في السنوات من 1966الى1967 يقدر على التوالي 1.014%، 1.69%، 1.94% مقارنة بالفترة من 1969الى1984 نظرًا لتراجع أسعار النفط بالإضافة لسيطرت الدولة على العديد من النشاطات الاقتصادية، وخلال سنة 1986 انخفضت نسبتها نتيجة انهيار أسعار النفط وبدأت الصادرات تعود للارتفاع مجددًا في سنة 1990 وهذا نتيجة لحرب الخليج التي رفعت أسعار النفط.

[1] مراد يونس، عبد الحميد مرغيث، مداخلة حول **مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات** ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية ، وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر، 2016/04/25 ، ص4، بتصرف.

الشكل رقم(2-2): يمثل تطور الواردات من 1965 إلى 1990.

الوحدة: %

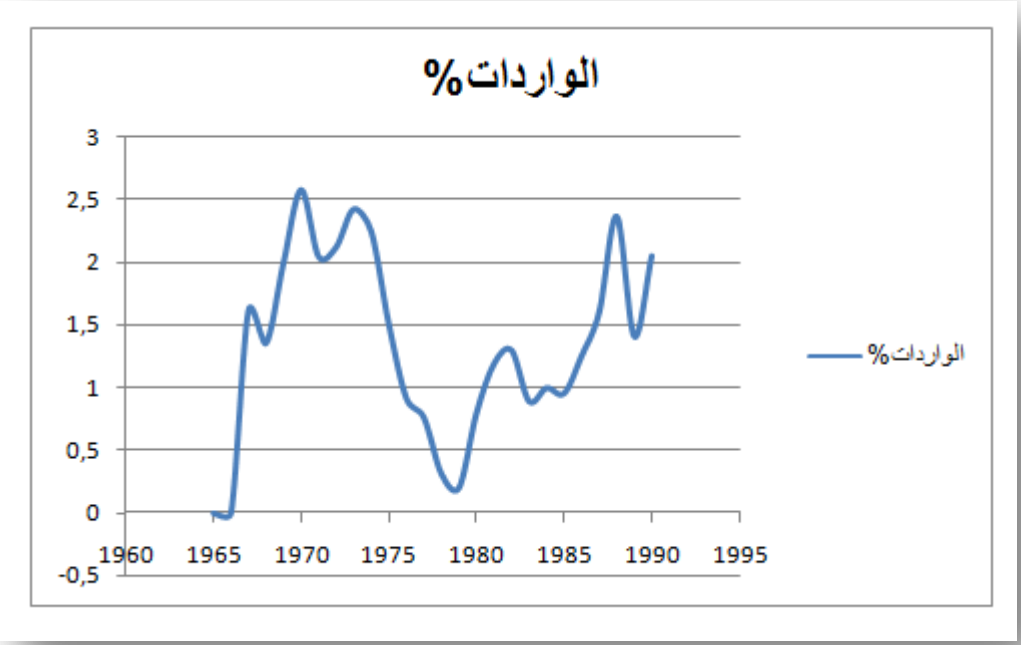

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على www.world bank.org

إن الواردات تمثل ما ينتج في العالم الخارجي ويستهلك داخل البلد، وبالتالي فزيادتها تؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات المحلية، فمن خلال المنحنى البياني الموضح في الشكل رقم (2-2) نجد أن الواردات السلعية الجزائرية عرفت تطور متزايد، بحيث نلاحظ ارتفاع نسبة الواردات خلال سنة 1967 ب1.61%وانخفضت في سنة1968الى 1.35% ، أما بالنسبة للسنوات، 1969، 1970، 1971، 1972 ويقدر على التوالي 1.99%،2.57%،2.04%،2.12% بحيث نلاحظ ارتفاع محسوس للواردات وهذا نتيجة تأميم قطاع المحروقات سنة 1971 وبالتالي أصبحت الجزائر تمتلك عوائد نتيجة لاستقرار أسعار النفط، وشهدت الفترة من (1974 -1978) انخفاضا في نمو الواردات ، بسبب تدهور أسعار النفط ومع بداية الثمانينات وما شهدته الجزائر من أوضاع متدهورة وحلول أزمة 1986 نلتمس انخفاضا واضح للواردات في هذه الفترة.

الشكل(3-2): يمثل تطور الميزان التجاري السلعي 1965- 1991.

الوحدة: %

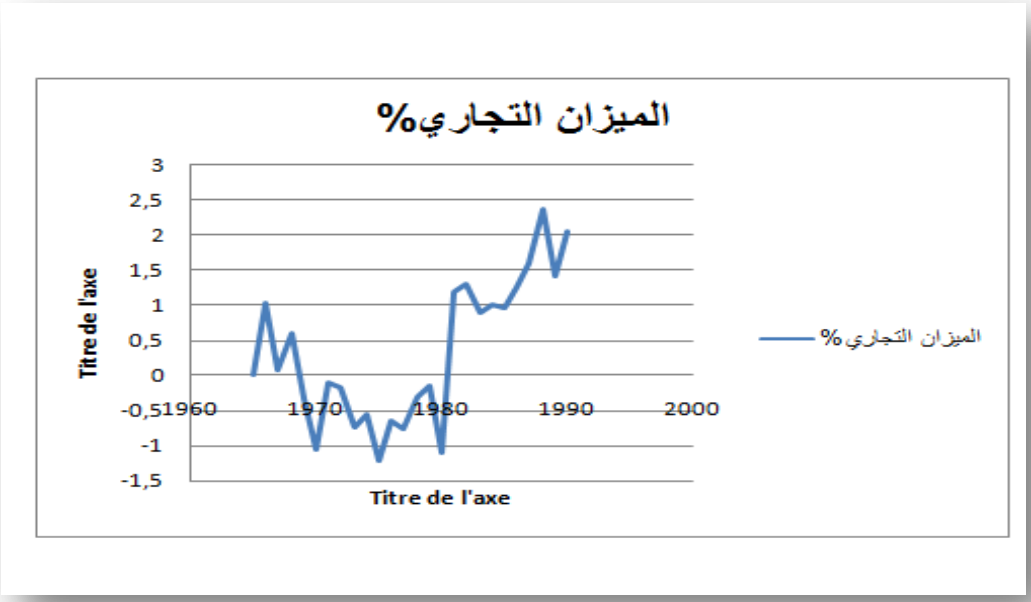

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على www.world bank.org

نلاحظ من خلال الشكل (3-2) أن الميزان التجاري السلعي لم يسجل شيئا في سنة 1965 ومع بداية سنة 1966 سجلت فائض يقدر ب 1.014%وهذا راجع إلى الزيادة في حجم الصادرات السلعية، وكذلك بالنسبة لسنتي 1967و 1969 فقد سجلتا فائض في ميزانهما التجاري السلعي، ونلاحظ من خلال الجدول أيضا أن مبدأ العجز في هذه المرحلة كان في سنة 1969 يقدر ب 0.33% وتوالى العجز إلى غاية سنة 1984، إلا انه سجل فائض ضئيل ب0.033% وهذا يدل على اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات فقط وإهمال القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الزراعي، ومع انخفاض أسعار البترول وتدهور قيمة الدولار الأمريكي سنة1986 أدى ذلك إلى حدوث عجز في الميزان التجاري.

المطلب الثاني: مرحلة تحرير التجارة الخارجية (ما بعد 1990)

لقد تزامنت هذه المرحلة مع قيام الجزائر بداية من التسعينات بالتخلي عن النهج الاشتراكي والتحول نحو اقتصاد السوق، وذلك عن طريق القيام بإصلاحات شاملة جسدها برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) والمدعوم من قبل صندوق النقد الدولي، ومن بين أهم أهدافه اتحاد إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، وتهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية.

الشكل رقم(4-2): تطور الصادرات السلعية (1991- 2016). الوحدة:%

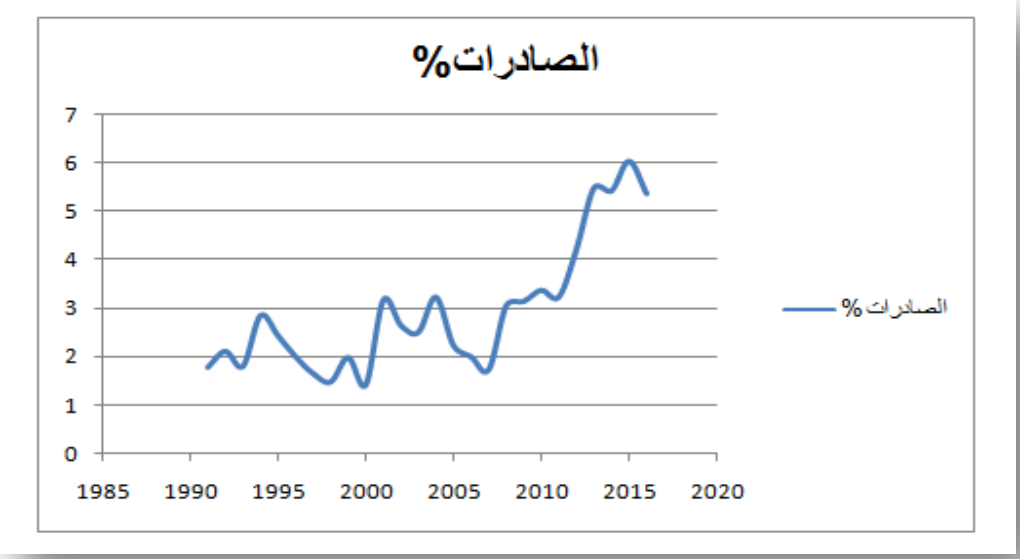

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد علىwww.world bank.org.

نلاحظ من خلال الشكل أن الصادرات السلعية عرفت ارتفاعا معتبرا في سنوات التسعينات، وه ذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط، بحيث بلغت سنة 1991 ما يقارب 79%، ولقد عرفت الفترة من (1992- 2016) تذبذبات مستمرة في حصيلة الصادرات تارة ترتفع وتارة تنخفض، ومنه تشهد السنتين(2001- 2002) ارتفاع محسوس يقدر ب 3.17%و2.65%، إلا انه حدث تذبذب في السنوات من(2003- 2013)، ثم تسارع نمو الصادرات إلى أن بلغ سنة 2015 و2016 نسبة 6.03% و5.37% على التوالي.

الشكل(5-2): يمثل تطور الواردات من (1991- 2016). الوحدة:%

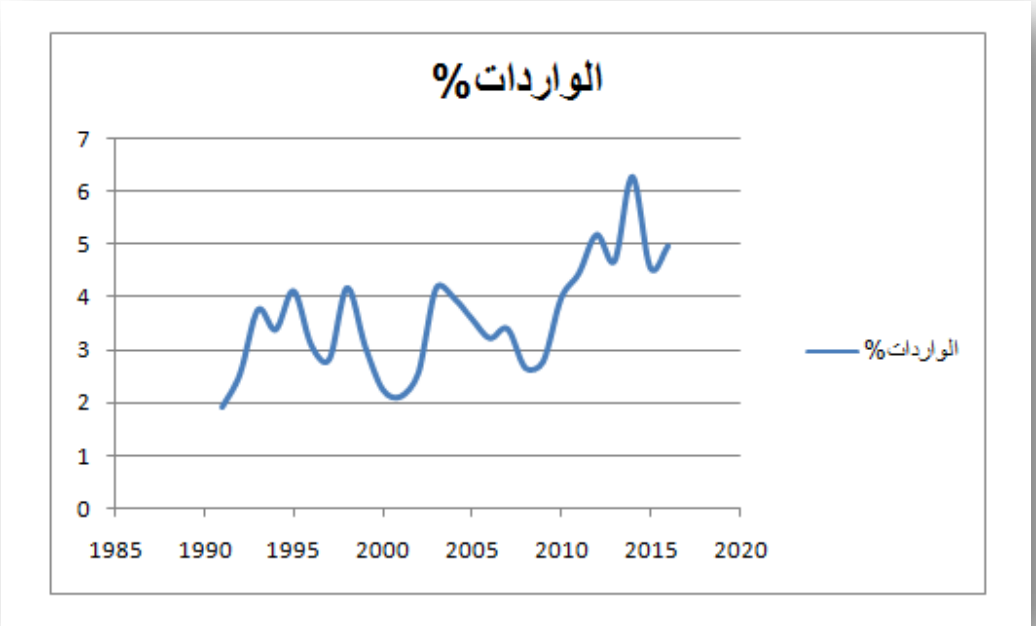

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على www.world bank.org..

من خلال الشكل يتضح وجود تذبذب واضح للواردات بين الارتفاع والانخفاض، بحيث نلتمس زيادة مستمرة للواردات في سنة 1991 من 1.91% إلى 4.16% سنة 1998، ولقد شهدت الواردات السلعية تزايد خلال معظم فترات الدراسة وهذا راجع إلى دخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق وحتمية الانفتاح الاقتصادي على الخارج لدخول السلع والخدمات الأجنبية، بينما سجلت الواردات في سنة 2014 ما يعادل 6.27%وهي أكبر نسبة سجلتها الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم(6 -2): تطور الميزان التجاري السلعي من 1991الى 2016 . الوحدة:%

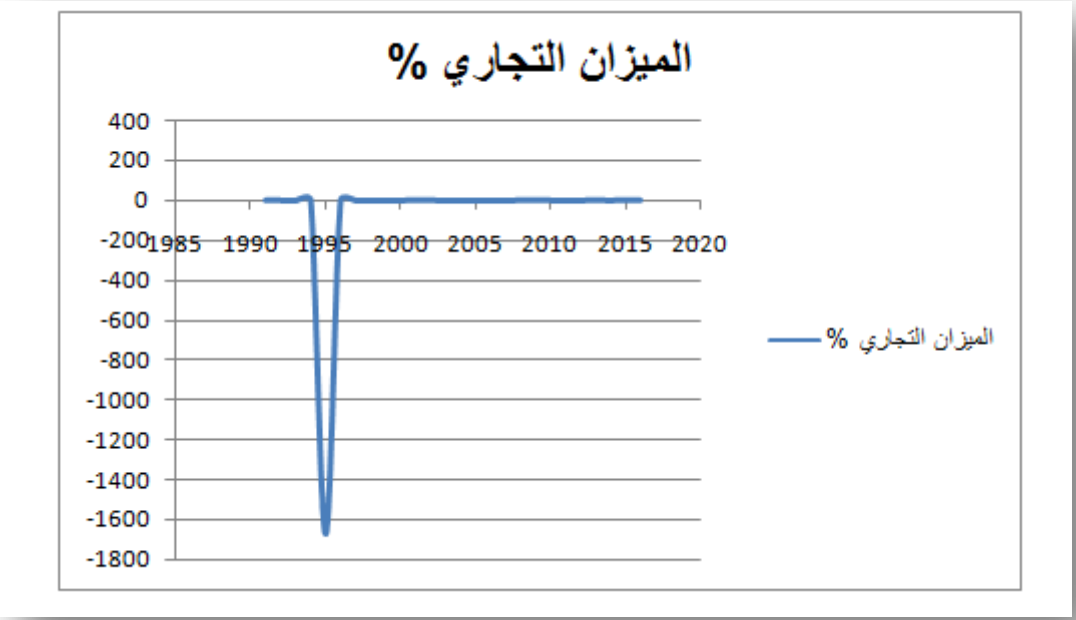

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد www.world bank.org

يتضح من خلال الشكل أن الميزان التجاري السلعي عرف استقرار في بعض السنوات إلا انه شهد عجز في معظم السنوات نظرا لغياب صناعة وطنية تنافسية، حيث سجلت في سنة 1991 عجز يقدر ب0.12% وتوالى العجز إلى غاية سنة 2001و2002 الذي سجلا فيهما فائضا يقدر بنسبة 1.06% و0.09%على التوالي، ويتابع الميزان التجاري السلعي في تسجيل العجز، بسبب النمو الكبير للواردات، حيث كان هذا النمو في الواردات اكبر بكثير من النمو في الصادرات الجزائرية ولقد سجل عجز في باقي السنوات الأخرى، إلا انه سجل فائض في السنتين 2015 و 2016 يقدر على التوالي ب 1.49 %و0.42 % وهذا راجع إلى ارتفاع الصادرات الجزائرية.

المطلب الثالث: المرحلة الانتقالية بعد 1994

جراء تعرض الجزائر من جديد إلى اختلالات هيكلية عميقة مع بداية 1992 والتي تمثلت في أربع عوامل أساسية هي: المديونية الخارجية، عجز الميزانية، التضخم ، الأمر الذي أدى بالجزائر بالشروع في إصلاحات اقتصادية مست جميع القطاعات، بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية، أما فيما يخص التجارة الخارجية فلقد تم إلغاء القيود المتعلقة بالاستيراد في ابريل 1994 ومنه السماح باستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، وفي

إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تخفيض الحماية الجمركية، فبحلول جوان 1996، أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية والتي تهدف إلى تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير لضمان الدفع في حال التمويل، تأسيس بنك المعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي، مساعدة المصدرين في ترقية الصادرات.[1]

وسنستعرض في هذا الإطار تطور التجارة السلعية خلال الفترة من (1994-2016).

الجدول رقم(1-2): تطور التجارة السلعية من 1990 إلى 1998. **الوحدة%**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
التجارة السلعية	36.60	44.49	40.99	38.07	42.89	48.74	47.52	46.87	40.69

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على www.world bank.org

الشكل رقم(7-2): يمثل تطور التجارة السلعية للفترة (1990- 1998).

الوحدة: %

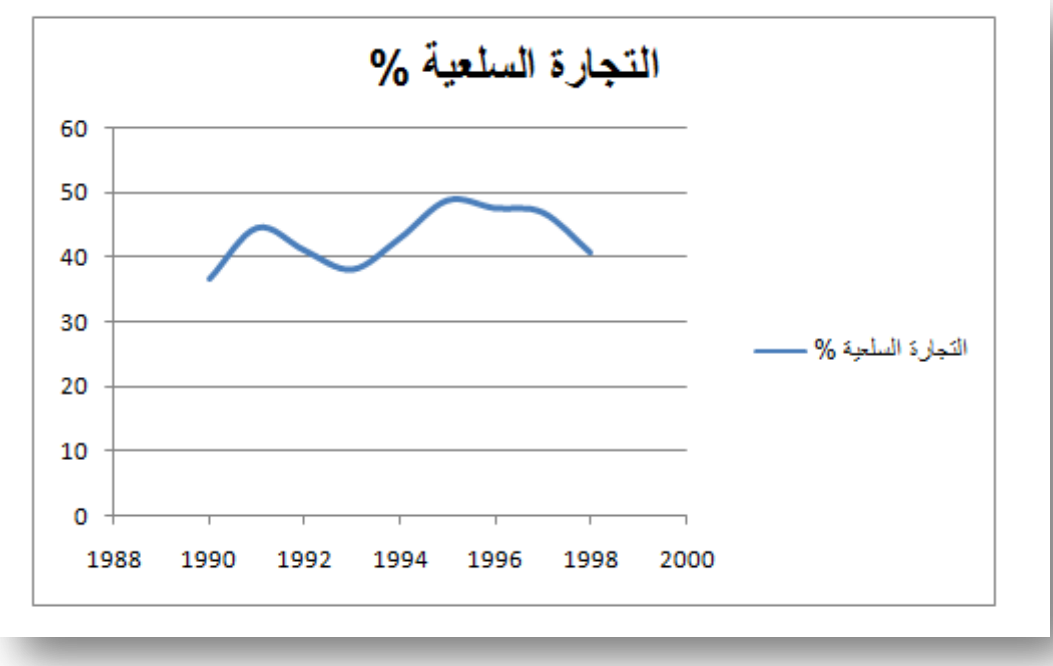

المصدر: من إعداد الطالتين بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه رقم(1-2).

[1] عمران حياة، **اثر درجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2012-2013، ص100.

يتضح من خلال الشك ل انه مع بداية التسعينات وتحرير التجارة السلعية وأيضا انفتاح الأسواق الجزائرية على السلع الأجنبية نجد وجود تذبذب واضح للتجارة السلعية، بحيث انه بلغت سنة 1990 35%وارتفعت سنة 1991 إلى 45 %وانخفضت سنة 1993 إلى 39% أما في سنة 1995 بلغت 50% إلى غاية سنة 1998 والتي انخفضت فيها إلى 40%.

الجدول رقم (2-2): تطور التجارة السلعية من 1999 إلى 2007. **الوحدة: %**

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التجارة السلعية	44.58	56.94	53.10	54.20	53.37	57.98	64.30	65.00	65.04

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على www.world bank.org

الشكل (2-8): يمثل تطور التجارة السلعية (1999-2007).

الوحدة:%

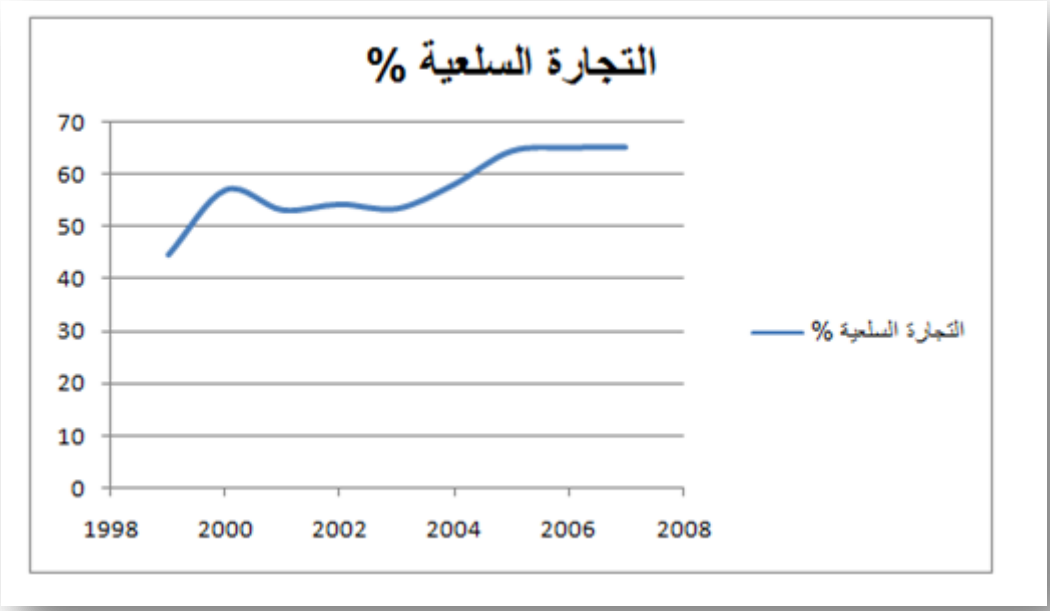

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه (2-2).

يتضح من خلال الشكل أن التجارة السلعية في تزايد متفاوت حيث قدرة نسبتها في سنة 1999 ب44.59%وارتفعت نسبها في سنة2000الى 56.95% وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط وانخفضت في السنوات من(2001 -2003)، ويرجع هذا الانخفاض إلى تدهور أسعار النفط أما في، إلا أنها شهدت ارتفاعا في السنوات (2004-2007).

الجدول رقم (2-3): يمثل تطور التجارة السلعية من 2008- 2016. **الوحدة: %**

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التجارة السلعية	69.45	61.56	60.49	60.36	58.47	57.202	56.764	52.415	48.443

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على www.world bank.org

الشكل رقم (2-9): تطور التجارة السلعية 2008-2016.

الوحدة: %

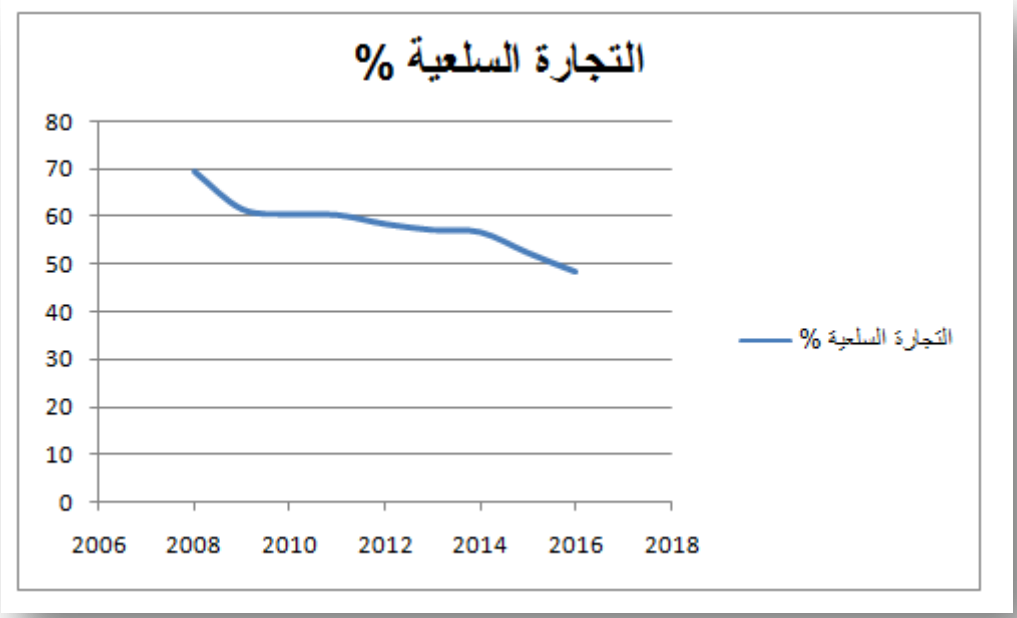

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه رقم (3-2).

من خلال الشكل يتضح تدهور نمو التجارة السلعية بسبب الأزمة المالية العالمية في 2008 التي أثرت على كل الدول من بينها الجزائر وتوالى الانخفاض لباقي السنوات بعد الأزمة بسبب انخفاض أسعار البترول ومداخيل الحكومة من الجباية البترولية منذ سنة 2014 واثر ذلك على الاقتصاد الجزائري، وأكبر انخفاض شهدته الجزائر في تجارتها السلعية سنة 2016 والذي يقدر بنسبة 48.44%.

المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

استطاعت السلطات العامة في الجزائر مند حصولها على السيادة الوطنية بناء أسس و ركائز اقتصاد الجزائر المستقلة ، ذلك بإتباع العديد من السياسات الاقتصادية والبرامج والمخططات الاقتصادية ضمنت تشييد للاقتصاد الوطني والهدف من ذلك دعم المشاريع ومخططات التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مرحلة التصنيع(1962- 1980):

عرفت هذه المرحلة العديد من المشاكل التسييرية للجهاز الإنتاجي عبر فترات لاختلاف مسيرة الاقتصاد الوطني بسبب ذهاب المعمرين الأوربيين مما أدى بعمال الجزائريين بالقيام بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك ، حيث تميزت هذه المرحلة بوجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري [1]، وتعد هذه أول مسير تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال بحيث قامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، والمناجم سنة 1966، وهذا ما فتح مجالا لتبني سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي عام 1967، وذلك بإرساء صناعات قاعدية لتحقيق نمو اقتصادي متسارع والوصول إلى تنمية شاملة، فقد تم تبني مجموعة من المخططات التنموية بدءا من:

المخطط الثلاثي (1967-1969) والمخطط الرباعي الأول (1970-1973)، المخطط الرباعي الثاني(1974-1977)، لتأتي بعده المرحلة الانتقالية من (1970-1980) وهذه الأخيرة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول (1980-1984) ليبلغ بذلك متوسط معدلات النمو 7% في المتوسط السنوي تبع انخفاض في معدل البطالة التي بلغت 18% سنة1980وقد تحقق هذا النمو بارتفاع أسعار النفط، ولكن بسبب انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات حدث اكبر انهيار اقتصادي في الجزائر أدى إلى حدوث خلل في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وخلل هيكلي كبير ولم يستطع التعديل لتصبح معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة ذهبية هامة من التطور والتوسع بالنسبة للنمو.لتثبت أن الاقتصاد الجزائري قائم على الاستدانة وبعدها دخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة سميت بمرحلة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة[2]

[1] حاكمي بوحفص، **مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، جامعة بسكرة، جانفي 2007، بتصرف.

[2] كريالي بغداد، **نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة بسكرة، جانفي 2005، ص 3، بتصرف.

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي(1986- 1999)

نتج عن هذه المرحلة ازمة 1986 التي أدت إلى تراجع أسعار البترول وهشاشة الاقتصاد الوطني لاعتماده على أحادية التصدير.وهي المحروقات بنسبة كبيرة تعدت 90% وبهدف تنويع القاعدة الاقتصادية اتخذت الجزائر برنامجا للتعديل الهيكلي شملت مختلف جوانب السياسة الاقتصادية الكلية، بحيث مس هذا الإصلاح كل من السياسة النقدية والسياسة المالية وأيضًا سياسة الصرف الأجنبي والتي كانت في مجملها تهدف إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة.

لقد مكن برنامج التعديل الهيكلي من استعادة التوازنات الاقتصادية مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بعد أن كان سلبيا في فترة 1986الى غاية 1994 وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(10-2): يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-1999).

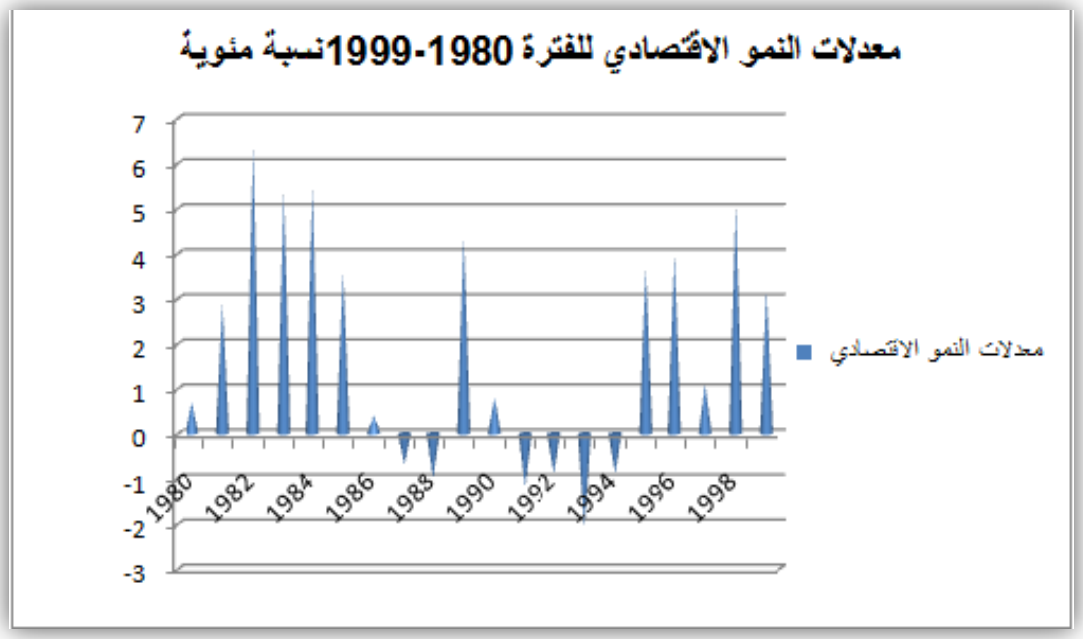

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على www.world bank.org

لقد عرف الاقتصاد الجزائري ركودا اقتصاديا ومع بداية فترة الإصلاح شهد معدل النمو تحسنا مقارنة بما سلف 2.1%-و0.9- لسنتي 1993،1994 على التوالي لترتفع في سنة 1995الى 3.7%وبعدها 4%سنة 1996 وبنسبة مرتفعة 5.1% لسنة 1998لارتباطه بعوامل خارجية المتمثلة في أسعار البترول والظروف المناخية للقطاع الفلاحي ووجود ركود في القطاع الصناعي ، لتدخل الجزائر مرحلة ما بعد الإصلاحات[1].

[1] لحول عبد القادر ،**اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير، جامعة سعيدة، 2006، ص ص: 18-19.

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة(1999-2014)

وهي مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش الاقتصادي، وما مميز هذه الفترة عودة الارتفاع في أسعار المحروقات ابتدءا من الثلاثي الأخير من سنة 1999 وتم إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في 2001 والذي كان يهدف أساسًا إلى تعزيز الإنتاج الزراعي وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبطبيعة الحال يسعى إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

لقد تم إطلاق برنامج الإنعاش والذي خصصت له مبالغ مالية ضخمة لم يسبق وان خصصتها الجزائر للبرامج السابقة، كما قامت الحكومة بتخصيص جزء هام من الموارد المالية لتطهير ديون المؤسسات العمومية[1]، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام ب 28%سنة 2000الى حوالي 34.87%سنة 2003، وقد تم انتهاج سياسة مالية تنموية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي وهذا حسب"كينز" وهذا من خلال إقامة مشروعات جديدة ومستحدثة من قبل القطاع الخاص والأجنبي والمشاركة في المشروعات الاستثمارية من اجل تحفيز المشاريع العمومية الكبرى والتي ساهمت بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية حيث بلغت نسبة النمو الاقتصادي 6.8%سنة 2003 وانخفاض في معدلات البطالة ب 11.8%سنة 2007 كما وصلت معدلات التضخم أعلى مستوياتها حيث بلغت 0.33%سنة 2005، وبعدها في سنة 2010الى غاية 2014اطلق برنامج الإنعاش الاقتصادي خصص له مبلغ 1500مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني منها مبلغ 250مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة، حيث تضاعف الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ثلاث مرات من سنة 2000الى سنة 2012من 4123.5مليار دج سنة 2000ليصل إلى 15843ملياردج سنة 2012[2].

المطلب الرابع: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر(1965-2016)

يتضمن كل من تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر،حيث عرف عدة تطورات.

[1] طروبيا نذير، **دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاندماج الجهوي جامعة وهران، 2009-2010، ص 122، بتصرف.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات من الموقع WWW.Ons.dz .

1- تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1965-2016)

الشكل رقم(11-2): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائرمن الفترة 1965-2016 بالنسبة مئوية.

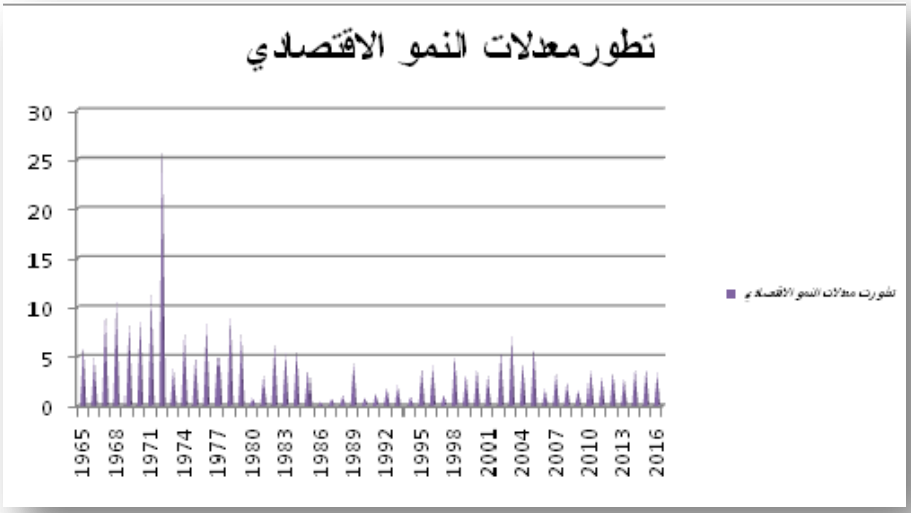

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على www.world bank.org

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل النمو الاقتصادي عرف عدة تقلبات، ففي سنة 1965شهد ارتفاعا بمعدل6.21% و هذا بعد نيل الجزائر استقلالها و في سنة 1966 انخفض بنسبة ضئيلة حيث بلغ 4.8%و ذلك بسبب هروب رؤوس الأموال، وفي سنة1968الى1972 حيث تراوح معدل النمو مابين 10 % إلى 27% وهي معدلات كبيرة جدًا، يعود كل هذا إلى أن الدولة في هذه الفترة قامت بتحديد إستراتيجية اقتصادية مرتكزة على تأميم المحروقات وإعادة تنظيم النشاط الاقتصادي، وانطلاق تخطيط يطمح للإجبارية وبعدها في سنة 1973إنخفض معدل النمو الاقتصادي نظرا لضعف إنتاجية الاستثمارات وبالتالي تباطؤ وتيرة الإنتاج والنمو الاقتصادي و من سنة1974بلغ 7.49% كانت معدلات النمو الاقتصادي متذبذبة في 1979 حيث بلغ 7.48%.في حين انخفض معدل النمو الاقتصادي سنة 1980 حيث وصل إلى 0.79%، وهذا بسبب غياب نموذج للتنمية وأيضا انخفاض أسعار المحروقات، مما أدى إلى ارتفاع الواردات من السلع والخدمات وبالتالي عجز في ميزان المدفوعات ، بعدها عاد معدل النمو الاقتصادي للارتفاع مجددا لكن بنسب ضئيلة جدا سنة 1981الى غاية 1985بعدها عاد للانخفاض مرة أخرى سنة 1986 و1987بنسبة 0.40%،0.7% وهذا بسبب الأزمة العالمية التي شهدتها الجزائر سنة 1986 وتراجع أسعار النفط وكذا تراجع عائدات الدولة من العملة الصعبة وبالتالي هشاشة الاقتصاد الجزائري وفي سنة 1988الى سنة 1989 زادت معدلات النمو الاقتصادي بنسب قليلة لكن أحسن من السنوات الماضية، ويعود ذلك إلى الشروط العديدة التي قدمها صندوق النقد الدولي لمختلف المؤسسات المالية والمصرفية اثر هذا على معدلات النمو الاقتصادي أما في 1990انخفض من جديد ليبلغ 0.80% ومن سنة 1991الى1993 كانت معدلات النمو متذبذبة، لتعود الى الانخفاض مرة أخرى سنة 1994، في حين عرفت معدلات النمو الاقتصاد يتحسنا

ملحوظا مابين سنة 1995الى غاية 2001 وهذا بسبب تحسن في أسعار النفط في الأسواق الدولية . وظل قطاع النفط مهيمنا بالمقارنة مع كل من قطاع الصناعة والزراعة وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (4-2): حصة كل من قطاع المحروقات، الزراعة، الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2002-2012) الوحدة %

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المحروقات	32.5	35.5	37.8	44.4	45.9	43.7	45.1	31	34.7	36.1	32.9
الزراعة	9.2	9.8	9.4	7.7	7.6	7.5	6.4	9.3	8.4	8.1	9
الصناعة	7.2	6.6	6.2	5.3	5	5.1	4.7	5.7	5	4.6	4.6

المصدر: IMF; " Algeria : Selected Issues and Statistical Appendix" ; September 1998;p36.

الشكل رقم(12-2): يمثل حصة كل من قطاع المحروقات، الزراعة، الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2002-2012).

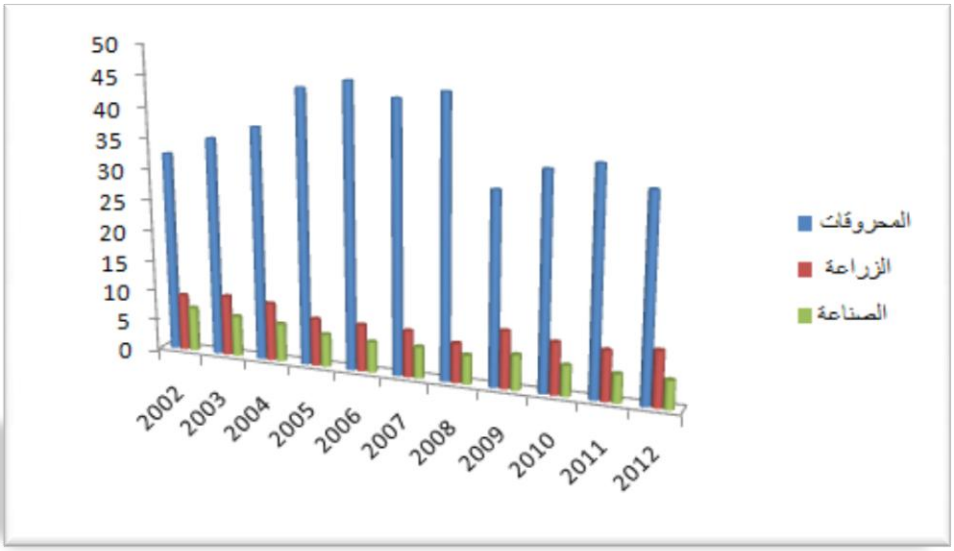

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(4-2).

من خلال الشكل نلاحظ أن قطاع المحروقات وقطاع الزراعة وقطاع الصناعة، خلال متوسط الفترة مابين (2002-2012) يمثلون ما نسبته 38.1%، 9.2%، 6%، على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، لكن نظرا لتحسن معدلات النمو بنسب ضئيلة في هذه الفترة، إلا أن الاقتصاد الجزائري يعد هشاً نتيجة للاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات وبالتالي يفتقد لمصادر النمو التي تجعله مستقرا.

وانطلاقا من سنة 2004 وصل الى4.30% ليرتفع بنسبة 5.91% سنة 2005 وبعدها عرف معدل النمو الاقتصادي استقرارا بنسب 1%،2%،3%، في السنوات مابين 2006الى غاية 2016 في حين شهد معدل نصيب الفرد الواحد من الناتج الإجمالي استقرارا في معدلاته والشكل التالي يوضح ذلك:

2-تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1965-2016)

الشكل رقم (13-2): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1965-2016.

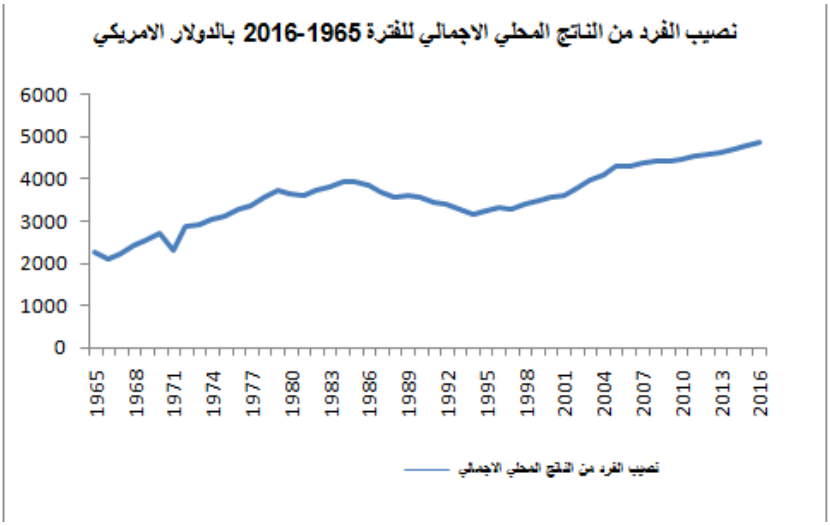

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على www.world bank.org

من خلال الشكل نلاحظ أن مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1965-2016) عرف عدة تذبذبات من سنة إلى أخرى بحيث نتج عن هذا الأخير معدلات سلبية خصوصا في فترة الثمانينات والتسعينات وأخرى ايجابية، ونفس الشيء بالنسبة لمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع إلى التطورات التي حدثت في أسواق النفط العالمية.

المبحث الثالث: اثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي وتجليات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر

يعتبر سعر الصرف أداة أساسية ومهمة في حياة الفرد لتلبية مختلف الحاجيات لدى فهي وسيلة للمبادلات الخارجية بين الدول لتسوية مختلف المعاملات بكافة أنواعها.

المطلب الأول: سعر الصرف وأثره على النمو الاقتصادي

ينقسم سعر الصرف إلى سعر صرف اسمي وهو سعر العملة الجاري والذي يأخذ في الحسبان قوتها الشرائية من السلع والخدمات مابين بلدين ويرمز له بالرمز (E).

إن لسعر الصرف الاسمي منحى مغاير لمستواه الحالي في الأجل الطويل، بحيث يمكن له أن يتذبذب بقدر ما يحويه من قوة شرائية بمعنى كمية السلع التي يمكن اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف **بسعر الصرف الحقيقي** ويرمز له بالرمز (ε) [1]

فبافتراض أن P: هو مستوى الأسعار في بلد ما

*P: هو مستوى الأسعار في البلد الأجنبي

ε : يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية

حيث: $\varepsilon = EP/P^* \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2-1)$

وبالتالي فان سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار، لذا فان مستواه ليس له تفسير طبيعي وفي سنة الأساس يساوي الواحد، بمعنى أي انخفاض في ε يعتبر تحسنًا حقيقيًا. أما التخفيض الحقيقي فهو يوافق الارتفاع في(ε)، أي انخفاض السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية

لنفرض أن سعر الصرف ينخفض وان الأسعار P و *P لا تتغير مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي فهذا يحدث لنا اثرين إذا لم يتغير الحجم الفيزيائي فان قيمة الواردات ترتفع مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق على الواردات ومنه تدهور الميزان التجاري وهناك اثرين آخرين على الأحجام هما:

ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات نتيجة تغير الأسعار النسبية لكن بعد مرور فترة من الزمن تبدأ أثار الأحجام في الظهور لتؤدي إلى تحسين الميزان الجاري فهذا السلوك ناجم عن المستهلكين والمنتجين الذين يحتاجون وقت لعدم توفير المعلومات.

لنعتبر انه في ظل ظروف تخفيض حقيقي فان أي ارتفاع في ε يؤدي إلى ارتفاع في صافي الصادرات في هذه الحالة نفترض التغير في سعر الصرف الحقيقي $\Delta\varepsilon$

لنفرض أن الميزان التجاري: $NX = X - \varepsilon q \ldots\ldots\ldots\ldots(2-2)$

وأن الميزان التجاري متوازن بمعنى: $X = \varepsilon q \ldots\ldots\ldots\ldots(2-3)$

$$\Delta NX = \Delta X - \varepsilon\Delta q - q\Delta\varepsilon \ldots\ldots(2-4)$$

نقوم بالقسمة على الصادرات $\frac{\Delta NX}{X} = \frac{\Delta X}{X} - \varepsilon\frac{\Delta Q}{\Delta X} - Q\frac{\Delta\varepsilon}{\Delta X} \ldots\ldots(2-5)$

[1] بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف** ،المعهد العربي للتخطيط ،العدد الثالث والعشرون، الكويت ،2003، ص ص: 1- 2-13-14.

نعوض $\frac{\varepsilon}{X}$ب$\frac{1}{Q}$ في معادلة الميزان التجاري المتوازن و نكتب $\frac{Q}{X}$ب$\frac{1}{\varepsilon}$ وبالتالي فان تخفيض في (ε)يؤثر على:

- ✓ ارتفاع الصادرات
- ✓ انخفاض الواردات :انتقال الطلب اتجاه الطلب على السلع المحلية
- ✓ ارتفاع السعر النسبي للواردات εارتفاع تكلفة الواردات

وكنتيجة لكي يساهم تخفيض العملة إلى تحسين الميزان التجاري لا بد من ارتفاع الصادرات لكي تغطي تكاليف الواردات وهذا ما يسمى بقيد مارشال –ليرنر (ML) .

ومما سبق فان تخفيض العملة يؤدي إلى تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إضافة تطور الاقتصاد الوطني[1].

الشكل رقم(14-2): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو(2001-2016).

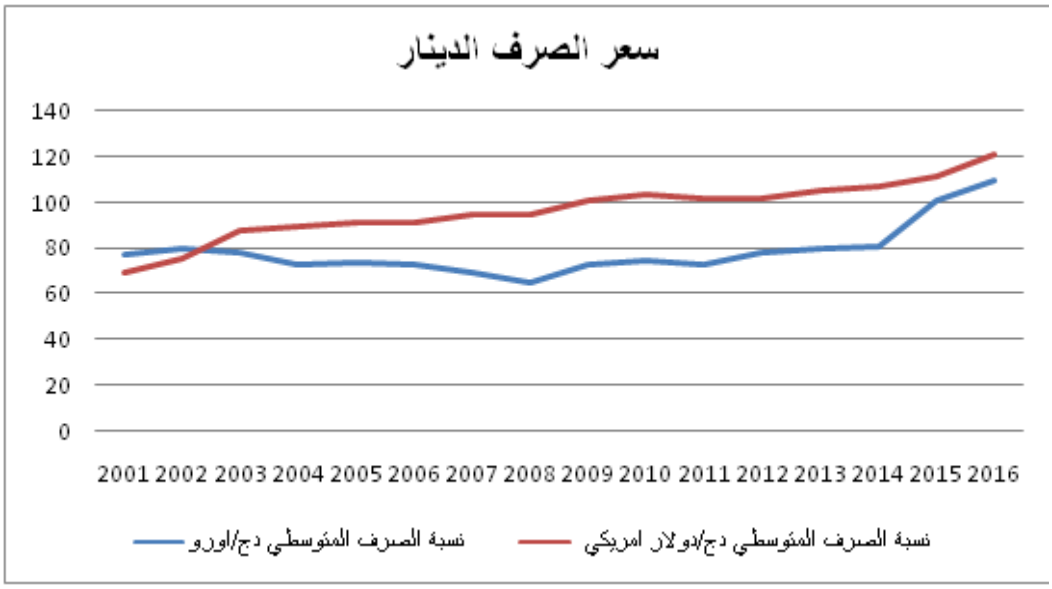

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بنك الجزائرwww.andi.dz

نلاحظ أن تطور سعر الصرف في هـ ذه الفترة من 2000الى2016 يتحسن من سنة إلى سنة أخرى ففي سنة 2000بلغ متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ب 77.26دج/دولار وفي حين بلغ متوسط سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الأورو بنسبة 69.20دج/ الاورو، بمعنى انه كلما انخفضت قيمة متوسط المعدل السنوي لسعر الصرف الدينار ب 8.97 يبلغ متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 109.47الدينار/الدولار في عام 2016 وانتقل إلى 100.46الدينار/الدولار في سنة 2015 ونفس الشيء بالنسبة لمتوسط سعر الصرف السنوي للدينار مقابل الأورو وذلك في إطار تخفيض سعر الصرف وبالتالي يؤدي هذا الأخير إلى تخفيض الأسعار المحلية بالنسبة للتكاليف مما يزيد من إنتاج السلع وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي .

[1] ناصر الدين قريبي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 105-106، بتصرف.

المطلب الثاني: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي

لقد أثبتت هذه العلاقة بان نمو الصادرات ذو ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي بحيث أن البلدان السريعة النمو تميل إلى التصدير، بحيث أن زيادة الصادرات تؤدي بدورها إلى نمو سريع في الاقتصادي[1].

في حين يرى نوركسيه Nourqosie "بـأن التجارة الخارجية تعتبر كأداة للنمو الاقتصادي ووسيلة لتوزيع الموارد بشكل كفؤ" كما استبعد إمكانية تحقيق الدول النامية لنمو اقتصادي من خلال التجارة الخارجية نظرا لما تتلقاه صادراتها من حواجز عديدة في أسواق الدول المتقدمة وعلى الرغم من الشكوك التي قد تساور الاقتصاديين حول معدلات النمو المحققة في الدول النامية في الأمد القصير والمتوسط، لكن هناك ترابط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي فزيادة الصادرات يمكن أن تستعمل أو توظف للقيام بعملية الاستيراد ، وفي الصدد أكد العديد من الاقتصاديين أمثال "تايلور، ورومر "إلى أن النمو الاقتصادي يكون محددا بطبيعة المرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد وللنمو الاقتصادي امتيازات قائمة على الصادرات.[2]

- ✓ تنويع وزيادة عوامل الإنتاج: إن توسيع الأسواق التجارية يؤدي إلى جلب الاستثمار الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة عوامل الإنتاج للبلد من ثروات طبيعية، وبالتالي زيادة الإنتاجية في مجال المحروقات.
- ✓ أن صادرات السلع إضافة إلى الاستثمار الأجنبي تمكننا من الحصول على العملات الصعبة التي تمكن من القيام بالعمليات التجارية مع الخارج وبالتالي تلبية حاجيات السلع والخدمات.
- ✓ السياسة الاقتصادية القائمة على الصادرات لا تقوم على تطوير السلع مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني وكذا خلق مناصب شغل جديدة وبأجر مرتفع كما أن عملية التصدير هذه تمكن المؤسسات من تحقيق اقتصاد السلم* والإنتاج بأكثر فعالية للسوق مما يؤدي إلى انخفاض في الواردات.[3]

ومن **ناحية الواردات** نجد أن هذه الأخيرة تربط الجزائر بالخارج عن طريق استيراد مستلزمات وحاجيات لم تستطع تلبيتها وتغطيتها على المستوى الدولي، وهي بذلك تعمل على جلب مختلف السلع اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية وبالتالي تساهم في عملية النمو الاقتصادي[4]

---

[1] التجاني بن سالم، **دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016 2017، ص9.

[2] بورحلة ميلود وبوطوية محمد، **اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الثالث عشر،الجزائر، 1990-2013، ص ص: 206 207، بتصرف.

* تحقيق التكاليف الوحدوية عن طريق زيادة حجم الإنتاج.

[3] التجاني بن سالم، ،مرجع سبق ذكره، ص 10، بتصرف.

[4] مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص6، بتصرف.

المطلب الثالث: دوافع الانفتاح الاقتصادي وتجلياته

من دوافع الانفتاح الاقتصادي في الجزائر وبالإضافة إلى تجليات الانفتاح الاقتصادي نذكر ما يلي:

أولا: دوافع الانفتاح الاقتصادي

لعل ما خلفته أزمة 1986 من تدهور استدعى الوقوف عند حقيقتها، وإعادة النظر في كثير من السياسات التي كانت متبعة، ويمكن إجمال أهم مسببات ذلك فيما يلي:

- عدم فعالية الأداة الإنتاجية الوطنية والتي بقيت غير كافية من الزاوية المالية والسبب في ذلك يعود بالأساس إلى نظام التسيير الاقتصادي.
- ارتفاع التكاليف وكثرة التبذير.
- ضعف نسب استعمال القدرات المتوفرة مما أدى إلى تدهور الهيكل المالي للمؤسسات العمومية الصناعية والفلاحة، مما فاقم من عجز الاستغلال الأمثل للامكنيات المتاحة.
- ضعف نمط تسيير الاقتصاد الوطني الذي ترجم بظهور علامات في بداية الثمانينات.
- كما أن لتداعيات الأزمة البترولية لسنة 1986 وانهيار أسعار النفط ومعها قيمة الدولار والتي كانت العملة الرئيسية للكثير من الاقتصاديات النفطية انعكاسات على كثير من المؤشرات الاقتصادية الجزائرية في تلك الفترة فرضت ضرورة اللجوء إلى الإصلاح .

ثانيا: تجليات الانفتاح الاقتصادي

لقد تجلت بوادر الانفتاح في تنفيذ الجزائر وبصفة سرية وغير معلنة خلال الفترة الممتدة (1989-1991) لبرنامجين للتصحيح الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي، أين احتويا على توجهات جديدة في السياسة الاقتصادية غايتها الرئيسية إدارة الأزمة وتتجلى في ما يلي :

- العمل على إبعاد الدولة عن الدائرة الاقتصادية وترك المبادرة للسوق.
- منح الدينار الجزائري قيمته الحقيقة من خلال تحرير وتعويم العملة الوطنية.
- التحرير الجزئي للاقتصاد من خلال صدور قانون ضبط الأسعار في جويلية 1989.
- خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، أين انتقلت نظرة برنامج الإصلاح الاقتصادي للخوصصة من التخلص من الاحتكار الحكومي في إدارة المشروعات العامة إلى تأجير هذه المشروعات، ثم التخلص منها جزئيا أو كليا.
- إرساء مبدأ حرية التجارة والصناعة والذي نص في قانونه صراحة على أن " حرية التجارة والصناعة مضمونة، وتمارس في إطار القانون.
- اتخاذ المزيد من الإجراءات والتدابير اللازمة التي تتطلب ترشيد الاستهلاك وتحرير الأسعار.[1]

[1]- فيصل لوصيف، **اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة** في الجزائر، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، التسيير،وعلوم تجارية، جامعة سطيف 1، 2013-2014 ، ص ص: 137-138، بتصرف.

خلاصة

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على تصدير نوع واحد من المنتجات(المحروقات) ، يجعله دائما عرضة للصدمات الخارجية، ورهين تقلبات الأسواق الدولية، بحيث لاحظنا أن الميزان التجاري يعاني من عجز دائم خلال فترة الدراسة، ولهذا وجب على الجزائر تنويع صادرتها خارج المحروقات من اجل تقليص المخاطر الناتجة عن الصدمات الخارجية، وذلك بالاعتماد على قطاع المحروقات في دفع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، والذي يعد القطاع القائد والمحفز لعملية النمو في الجزائر حيث تم التطرق في المبحث إلى واقع التجارة في الجزائر التي مرت بعدة مراحل، أما المبحث الثاني فهو يعالج النمو الاقتصادي وتطوره في الجزائر، أما المبحث الثالث تم التطرق إلى اثر سعر الصرف على النمو وتجلياته.

ولقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعد ارتفاع أسعار النفط المحرك الرئيسي لنمو الصادرات الجزائرية.
- لقد عرف النمو الاقتصادي عدة تقلبات بين الانخفاض والارتفاع خلال فترة الدراسة.
- لسعر الصرف دور مهم في المعاملات التجارية وتحسنه في الآونة الأخيرة لسنة 2016، حيث بلغ المتوسط السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي نسبة 109.47 الدينار/ الدولار.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

الفصل الثالث
دراسة قياسية لأثر التجارة الخارجية
على النمو الاقتصادي

تمهيد

إن معرفة كيفية تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر ينطلق من فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي، الصادرات أو الواردات وانطلاقا من الدور المهم الذي تلعبه التجارة الخارجية في الجزائر تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات،

ولذلك تم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بأساليب تحليل السلاسل الزمنية، ومدى استقرار المتغيرات وذلك بالاعتماد على الاختبارات القياسية أو الإحصائية للتكامل المشترك، وتطبيق نموذج الارتباط الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للتكامل المشترك لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: مفاهيم حول القياس الاقتصادي

المبحث الثاني: التأصيل النظري للتكامل المشترك

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول مفاهيم حول القياس الاقتصادي

تعتبر الدراسة القياسية فرع من فروع الاقتصاد تستخدم لتحليل الظواهر الاقتصادية مستعينا بالأساليب الإحصائية، وفي كثير من الأحيان ترتص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر من ذلك.

المطلب الأول : مفهوم القياس الاقتصادي

تم استخدام مصطلح الاقتصاد القياسي سنة 1926من طرف الاقتصادي النرويجي "رانجر فريتش Ragnar A.K.Frisch "في مقالة يحدد فيها طبيعة الاقتصاد القياسي ....يرى أن هناك أوجه متعددة للمدخل الكمي في الاقتصاد غير أن أيًا منها بمفرده يجب ألا يؤخذ على انه الاقتصاد القياسي فقد أظهرت التجربة أن كلا هذه العلوم الثلاثة الإحصاء الاقتصادي،النظرية الاقتصادية، الاقتصاد الرياضي ضروري للفهم الحقيقي للعلاقات الكمية في الاقتصاد.

كما عرف العالم Paul Samuelson "الاقتصاد القياسي على انه التحليل الكمي للظاهرة الاقتصادية الحقيقية المبني على التطور النظري والملاحظة باستعمال الطرق الملائمة للاستدلال".

وكتعريف شامل للاقتصاد القياسي: على انه احد فروع الاقتصاد الذي يهتم بقياس وتحليل العلاقات مستعينا بالنظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية بهدف تحليل واختيار النظريات الاقتصادية المختلفة من جهة وكذا رسم السياسات واتخاذ القرارات والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل من جهة ثانية.[1]

المطلب الثاني: أهداف القياس الاقتصادي وعلاقته بالعلوم الأخرى

للاقتصاد القياسي مجموعة من الاهذاف التي يسعى لتحقيقها من اجل الوصول الى نتائج أفضل.

أولا: أهداف الاقتصاد القياسي

إن الهدف الأساسي من وراء استعمال القياس الاقتصادي في بحث ما هو قياس العلاقة التي تربط بين متغير تابع بمتغير مفسر لهذه الظاهرة، وذلك عن طريق بناء نماذج قياسية اقتصادية والقياس الاقتصادي إلى:

- اختبار النظرية الاقتصادية: بمعنى التأكد من مدى صحة النظرية الاقتصادية اعتمادا على البيانات الإحصائية الواقعية.
- تفسير بعض الظواهر الاقتصادية: لأنه عند دراسة ظاهرة اقتصادية ما ، لمعرفة ماهي العوامل المسببة لها ،فالقياس الاقتصادي يمكننا من القيام بذلك عن طريق إدخال وإخراج المتغيرات المفسرة للظاهرة والاعتماد على بعض الاختبارات الإحصائية
- التنبؤ بالقيم المستقبلية لبعض المتغيرات الاقتصادية: بحيث يتم استخدام النموذج المحصل عليه بعد اختبار جودته في عملية البحث عن تقديرات تقترب من القيم الحقيقية للظاهرة المدروسة.[2]

[1] محمد عبد السميع عناني، **التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية باستخدام Windows Spss**، الدارالجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 5.

[2] حمودي حاج صحراوي، **القياس الاقتصادي تطبيقي**، الجزء الأول، ص 5.

ثانيا: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى

إن الاقتصاد القياسي هو مزيج من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والإحصاء من أجل الحصول على قيم عديدة لمعلمات العلاقات الاقتصادية [1].

تقوم النظرية الاقتصادية بوجه عام بدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها فإن انخفاض سعر سلعة معينة يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من هذه السلعة وبالتالي العلاقة التي تفرضها النظرية بين السعر والكمية المطلوبة هي علاقة عكسية وباعتبار النظرية لم تقدم لنا مقدار الزيادة أو النقص فيهما.

أما الاقتصاد الرياضي يهتم بالتعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلات يعبر فيها عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في صورة رمزية في هذه الحالة يقوم الاقتصاد القياسي إضافة إلى اختبار النظريات الاقتصادية والتحقق العملي من صحتها.

ويتخذ الاقتصاد القياسي طريقة الإحصاء الرياضي نظرا لملاءمتها لطبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وأيضًا يلعب الإحصاء الاقتصادي دورا في الاقتصاد القياسي فهو يهتم بالبيانات الاقتصادية وتسجيلها وتبويبها ثم عرضها في شكل جداول وخرائط، بمعنى أن الإحصاء الاقتصادي يغذي الاقتصاد القياسي بهدف القياس الدقيق للظواهر الاقتصادية.

ويمكن توضيح التداخل بين العلوم الثلاثة ومختلف المجالات الجديدة[2]:

الشكل رقم(1-3): التداخل بين الاقتصاد والرياضة والإحصاء وموقع الاقتصاد القياسي بين العلوم الثلاثة.

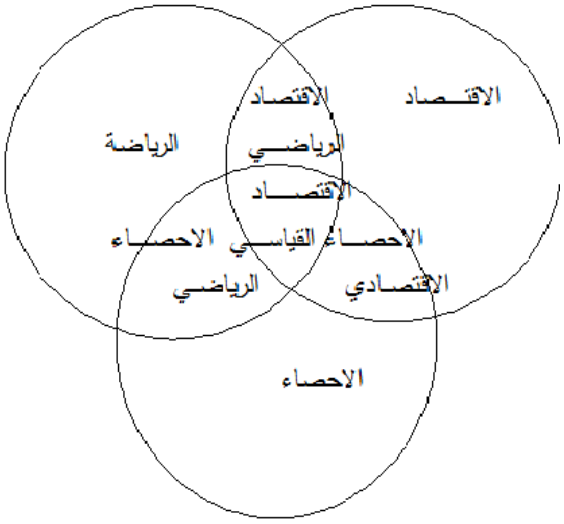

المصدر: محمد عبد السميع عناني، مرجع سبق ذكره، ص13.

[1] مجيد علي حسين وآخرون،**الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، 1998 ص3.
[2] محمد عبد السميع عناني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 13-14 .

المطلب الثالث: تحليل السلاسل الزمنية Time séries Aalysis

يتضمن تحليل السلسلة الزمنية مجموعة من المشاهدات خلال فترة زمنية كما ان المخطط الانسيابي للسلسلة يوضح البيانات المتاحة عن ظاهرة ما إلى غاية التنبؤ بالقيم.

- **تعريف السلسلة الزمنية**

- هي مجموعة من القيم المشاهدة لظاهرة ما خلال فترات زمنية متساوية وتكون الفترة الزمنية عادة إما أسبوعية، شهرية، فصلية أو سنوية.
- ويمكن تعريفها على أنها مجموعة من القياسات أو المشاهدات أو البيانات المرتبة بحسب فترات زمنية متعددة ولقراءة هذه السلاسل يفضل استخدام عدد مناسب من الفترات لكي تظهر التأثيرات بشكل واضح للسلسلة الزمنية.[1]
- السلسلة الزمنية هي مجموعة القياسات المسجلة لمتغير واحد أو أكثر وما يميزها أنها تمتاز بالترتيب (Ordre) حسب زمن وقوعها.

وبالتالي نقول أن متغير الزمن المستقل (t) والقيم المناظرة له المتغير التابع (y) وان كل قيمة في الزمن t يقابلها قيم للمتغير التابع y دالة في الزمن t أي: $y = f(t)$

والتغير الذي يحدث في قيم متغير السلسلة الزمنية أو قيم متغيراتها يعتبر دالة في الزمن.ويمثل الشكل التالي يمثل المخطط الانسيابي لتحليل السلسلة الزمنية.

الشكل رقم(2-3): يمثل المخطط الانسيابي للسلسلة الزمنية.

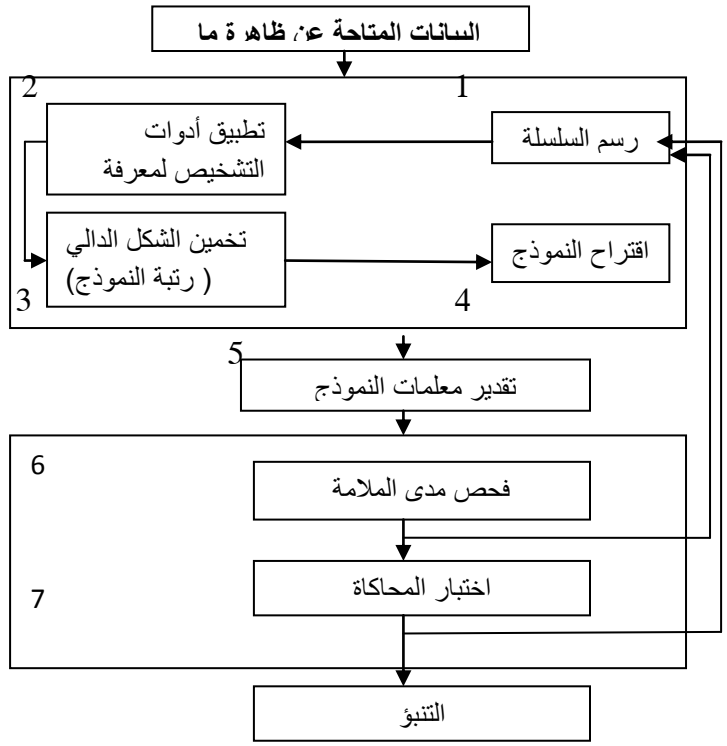

المصدر: سمرين سمير خليل أبو راضي، مرجع سبق ذكره، ص83.

[1] سمرين سمير خليل أبو راضي، **تحليل تداول أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان باستخدام نموذج السلاسل الزمنية** ، مذكرة مقدمة لنيل رسالة الماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، يناير 2009، عمان، ص27.

المبحث الثاني:التأصيل النظري للتكامل المشترك

تعتمد الدراسة القياسية على تحليل استقرارية السلاسل الزمنية، لمعرفة إستقرارية المتغيرات وبالاعتماد على الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية وكذا الاختبارات الإحصائية.

المطلب الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

عند القيام بدراسة مدى استقرارية السلاسل الزمنية لابد من إجراء العديد من الأساليب والاختبارات بداية من:

- ✓ **جذر الوحدة**

من الأساليب المعاصرة في تحديد استقرارية البيانات هو اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test والتي تعتمد فكرتها على المعادلة التالية:

$$Yt = PYt-1+ \xi t \ldots.(3-1)$$

إذ تمثل yt المتغير في المدة t، ξt حد الاضطراب والذي يتصف بالتشويش الأبيض White Noise بوسط حسابي يساوي صفرا $\mu = 0$ وتباين ثابت $\sigma^2 = 1$ و ξt cov()=0 عندما تكون (p=1) مقبولة إحصائيا فان ذلك يدل على عدم الاستقرار وان البيانات تعاني الجذر الأحادي.

ولابد من معالجة كل سلسلة زمنية غير مستقرة، وذلك ب أخذ الفروق لمعالجة (yt) إذا كانت غ مستقرة، بحيث تؤخذ بصيغة الفروق للدرجة (d،....،2، 1) لجعلها مستقرة. وبذلك نقول عن السلسلة الزمنية أنها متكاملة (Integrated) من الدرجة d،ونشير لهاب $I(0)$ أو $I(1)$

من أهم الطرائق المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة (Unit Root)هو

- ✓ **اختبار ديكي فولار المطور**(Augmented Dickey Fuller) حيث يعتمد هذا الاختبار بشكل أساسي على:

- تقدير النماذج الآتية :

(بدون حد ثابت واتجاه زمني): Modell

$$\Delta Yt = (p-1)Yt+1+\sum_{j-1} pj\Delta Yt-j+\xi t \ldots\ldots\ldots\ldots(3-2)$$

(بدون اتجاه زمني)

$$\Delta Y_t - \alpha + (p-1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} p_j \Delta Y_{t-j} + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots(3-3)$$

$$\Delta Yt = \alpha|\beta T\ |(p-1)Y_{t-1}\ |\sum_{j=1}^{k} p_j \Delta Y_{t-j} + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots(3-4)$$

إذ تمثل α الحد الثابت ، T الاتجاه الزمني ويحسب كالاتي

$$T = (t-1-\frac{1}{2}N)، \quad (t=2\ ،3\ldots\ldots\ldots\ldots N)\ldots\ldots\ldots\ldots(3-5)$$

وتمثل K_{max} مدة التباطؤ الأعظم، التي يمكن تحديدها اعتمادا على الصيغة التالية :

$$K\max = \text{int}\left\{12(N/100)^{Y^4}\right\}, \quad \ln t = \text{int}\, egr.....(3-6)$$

- حجم العينة N
- مستوى المعنوية α

تحت ظل الفرضية:

$H0: P = 1$

$H1: P \prec 1$

فإذا كانت P معنوية واقل من الواحد فاننا نقبل الفرض البديل بعدم وجود جذر وحدة، أي أن المتغير مستقر stationary.[1]

المطلب الثاني: التكامل المشترك

يعتمد التكامل المشترك على العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة ولمعرفة ذلك نقوم بتعريف التكامل المشترك واهم الخصائص التي يتميز بها .

أولا: تعريف التكامل المشترك

هو عبارة عن وجود توازن طويل المدى بين متغيرين أو أكثر في القيمة الحالية للمتغير المدروس فضلا عن أهمية التكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية.[2]

- يعرف التكامل المشترك أو التكامل المتزامن: بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في احدهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن يكون التكامل المشترك بين متغيرين، Yt و Xt ويتعين تحقق الشروط التالية:

$yt \approx \text{I}(1)$

$\text{X}t \approx \text{I}(1)$

حيث العلاقة التي تربطهما تكتب كما يلي:

$$yt = a0 + a1\text{X}t + ut.....(3-7)$$

بحيث:

I تمثل درجة التكامل و ut يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاههما التوازني في المدى الطويل ومنه التكامل المتزامن هو التغير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل بالرغم من وجود انحرافات في الأجل القصير حيث تتمثل في:

$$Ut = yt - a0 - a1\text{X}t.....(3-8)$$

[1] كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق ، انسام خالد حسن الجبوري ، **دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، 2012 ص 153.

[2] ندوى خزعل رشاد، **استخدام اختبار كرا نجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد التاسع عشر، 2011، ص269.

يكون هذا النموذج في حالة وضع التوازن الطويل المدى لما يكون: $Ut = 0$ أي عندما يكون الانحراف التوازني للمدى القصير والطويل يؤول إلى الصفر (0)[1].

ثانيا: خصائص رتبة التكامل

✓ لتكن السلسلة Xt مستقرة والسلسلة Ytمتكاملة من الرتبة (1):

$$\begin{matrix} Xt \to I(1) \\ Yt \to I(1) \end{matrix} \Rightarrow Xt + Yt \to (1)$$

✓ لتكن السلسلتان Ytو Xt متكاملتين من نفس الرتبة" d":

$$\begin{matrix} Xt \to I(0) \\ Yt \to I(0) \end{matrix} \Rightarrow axt + \beta yt \to I(0)$$

✓ وإذا كانتا السلسلتين yt و xt مختلفتان في رتبة :

$$d1\langle d2 \begin{matrix} Xt \to I(1) \\ Yt \to I(0) \end{matrix} axt + \beta yt \to I(0)$$

–نقول أن السلسلتين Xtو Yt إذا كان لهما اتجاه نمو ثابت في الفترة الأولى ثم اتجاه نمو متباعد في الفترة الثانية إذن فالسلسلتين ليستا في تكامل مشترك.

–أما إذا كان للسلسلتين Xt و Yt اتجاه نمو ثابت على طول فترة الدراسة فالسلسلتين في تكامل مشترك.[2]

ثالثا: اختبار علاقة التكامل المشترك

لاختبار علاقة التكامل المشترك تم الاستعانة باختبار جوهانسن لتحديد العلاقة طويلة الأجل.

–**اختبار جوهانسن جيسلس** Johansen Juselius لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانسن (1988–1990)، إجراء اختبارين:

➢ اختبار الأثر (Trace):

يتم اختبار فرضية أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد r=q وتحسب إحصائية هذا الاختبار من العلاقة التالية:

$$\lambda_{Trace}(r) = T\sum_{i=r+1}^{p} \ln(1-\hat{\lambda}_i) \ldots\ldots\ldots\ldots (3-9)$$

حيث:

T: حجم العينة، r: متجهات التكامل المشترك

إذ أن λp،.. r+1 λ هي اصغر قيم المتجهات الذاتية p-r وتنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الأكثر r أي أن عدد المتجهات يقل أو يساوي r.

➢ اختبار القيمة الذاتية القصوى $\lambda_{\max}$ الذي تحسب إحصائيته وفق العلاقة التالية:

$$\lambda_{\max}(r.r+1) = -T\ln(1-\hat{\lambda}_{r+1}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-10)$$

[1] محمد مراس، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02 جامعة سعيدة ،الجزائر، جوان 2015، ص ص: 128–129.

[2] بهلول مقران، مرجع سبق ذكره، ص87.

ويجرى اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود r+1 من متجهات التكامل المشترك، فإذا زادت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية LRعن القيمة الحرجة بمستوى معنوية معين فإننا نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وإذا كانت اقل فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم[1].

- تقدير العلاقة في المدى الطويل: إذا كان الشرط الضروري محقق نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرين بواسطة المربعات الصغرى، وينبغي أن تكون بواقي النموذج المقدر مستقرة من درجة الصفر، عندها نقبل وجود تكامل مشترك.

رابعا: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) Auto Regressive Distributed Lag model

إن اختبارات التكامل المشترك متكاملة من الرتبة نفسها،وان هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة إذا كان حجم عينة الدراسة صغيرا، ونتيجة لهذه المشكلتين أصبح منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDLشائع الاستخدام في الفترة الأخيرة الذي استخدم من قبل بيسران و الصيغة العامة للنموذج مكون من متغير تابع Yو المتغيرات التوضيحية x1،x2.....xk

ويكتب النموذجq1،q2، ARDL(p ..qk)، بالشكل التالي:

$$\Delta Y_t = C + a_1 Y_{t-1} + a_2 + X1_{t-1} + a_3 X2_{t-1} + ...+ a_{k+1} XK_{t-1} + \sum_{t=1}^{p} q_{1i} \Delta Y_{t-i} +$$
$$\sum_{i=0}^{a_1-1} q_{2i} \Delta X1_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} q_{3i} q_{3i} \Delta X2_{t-i} + ...+ \sum_{t=0}^{qk-1} q_{k+1i} \Delta Xk_{t-1} + \xi_{t..} .....(3-11)$$

حيث ان:

ξ_t هو الخطأ العشوائي (التشويش الأبيض)

$p; q_1 p_1, q_2$ تمثل فترات الإبطاء للمتغيرات Y, X_1, X_2, X_k على الترتيب.

تكون فرضية العدم القائلة بوجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات والتي تمثل كاللاتي

$$H_0 : a_1 = a_2 = a_{k+1} = 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تمثل كالأتي:

$$H_1 : a_1 \neq a_2 \neq .....\neq a_{k+1} \neq 0$$

وبالتالي وجود تكامل مشترك(وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات[2].

ولاختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL)يستلزم القيام بما يلي:

- اختبار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM
- تقدير نموذج UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS والذي يتمثل في إلغاء الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصاء t اقل من الواحد.

[1] كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، انسام خالد حسن الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[2] على عبد الزهرة حسن عبد اللطيف حسن شومان،تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جدر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء، جامعة بغداد ،العدد 34، 2013 ص 187.

- اختبار المعنوية المشتركة لمعلمات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بواسطة إحصائية F
- مقارنة احصاءة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات التوضيحية المبط أة لفترة واحدة بقيمة احصاءة F الحرجة المناظرة والمحسوبة من قبل بيسران.لكن هناك قيمتين حرجتين لإحصاء هذا الاختبار قيمة الحد الأدنى الذي يفترض أن كل المتغيرات مستقرة في قيمها الأصلية بمعنى متكاملة من الرتبة صفر $I(0)$ وقيمة الحد الأعلى التي ترى أن المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى أي أنها متكاملة من الرتبة واحد $I(1)$

–فإذا كانت قيمة إحصاءة – F المحسوبة أكبر من الحد الأدنى الأعلى لقيمة F فسوف يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات أي وجود تكامل مشترك.

–اذا كانت قيمة احصاءة – F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة F الجدولية وبالتالي يتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة التكامل المشترك

–إذا كانت قيمة احصاءة -F المحسوبة تقع بين الحدين لقيمة -F فان النتائج سوف تكون غير محددة بمعنى عدم القدرة على اتخاذ القرار.[1]

المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ

إذا كانت المتغيرات تتصف بخاصية التكامل المشترك فإننا يمكن تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وإذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية فان النموذج لا يصبح صالحا لتفسير هذه الظاهرة وهذا النموذج يستخدم عادة للتوفيق بين السلوك القصير الأجل والطويل الأجل للعلاقات الاقتصادية يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار لتحقيق التوازن.في هذه الحالة يمكن أن تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة لكن لا يطلق عليها صفة الاستمرار إلا إذا كان متجه لوضع التوازن طويل الأجل والتي تساوي معامل المتغير المستقل المبطأ مقسوما على معامل المتغير التابع المبطأ.

يتميز أسلوب اختبار الحدود بخاصيتين هما:

- انه يختبر مدى وجود علاقة واحدة في المستوى بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة عندما لا يكون معلوما إذا كانت المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ أو من الدرجة الأولى $I(1)$أو متكاملة بشكل مشترك.
- إن أسلوب اختبار الحدود يتميز بالثبات في حالة تحليل التكامل المشترك للعينات الصغيرة مقارنة بالطرق التقليدية الأخرى التي يقل الاعتماد عليها في ظل العينات الصغيرة[2].

–إذا كانت Xt وYt متكاملة تكامل مشترك من حيث $ut \approx I(0)$ إذ يمكن التعبير عن العلاقة بنموذج تصحيح الخطأ كما هو موضح : $\Delta Yt = a_0 + b_1 \Delta X_t - \pi \widehat{u}_{t-1} + et \ldots\ldots\ldots\ldots (3-12)$

بحيث b1 هو تأثير قصير الأجل والتي تقيس التأثير الفوري للتغير في Xt سوف يكون التغير في Yt، و π هي اثر ردود الفعل، ويوضح اختلال التوازن الذي يجرى تصحيحه على التكيف في Yt [3].

[1] على عبد الزهرة حسن عبد اللطيف حسن شومان، مرجع سبق ذكره، 190.

[2] بشير عبد الله بلق، العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي، قسم الاقتصاد مجلة الجامعة العدد الخامس عشر، المجلد الثاني 2013، ص 359.

[3] عدنان الصنوي، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة صنعاء، اليمن، ص 18

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر

تعتمد الدراسة على تحديد العلاقة الموجودة بين المتغيرات المراد دراستها والتي تعتمد على العلاقة طويلة الأجل.بداية من سنة 1970-2016.

المطلب الأول:البيانات و منهجية الدراسة:

- **البيانات :**

يتناول هذا الجانب من البحث قياس اثر نمو الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر و دراسة العلاقة طويلة الأجل وما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات موضوع الدراسة. تم استقاء البيانات الخاصة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومعدل نمو الصادرات والواردات كمتغيرات مفسرة للفترة الزمنية الممتدة من 1970 إلى من2016 من قاعدة بيانات البنك الدولي

- يرمز لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ب GDP_{GR}
- يرمز لمعدل النمو في الصادرات ب EXP_{GR}
- يرمز لمعدل النمو في الواردات ب IMP_{GR}

الجدول رقم (1-3): توصيف المعطيات.

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
GDP_{GR}	3.782051	4.911493	27.42397	-11.33172
EXP_{GR}	2.005727	8.375575	38.53904	-25.93284
IMP_{GR}	4.948387	12.10286	34.96240	-28.70001

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Eviews 8.

السلاسل (3-3) و(4-3) و(5-3) الموالية تمثل بيانيا تطور معدلات نمو كل من الصادرات والوردات والنمو الاقتصادي في الجزائر.

السلسلة رقم (3-3): تطور معدلات نمو صادرات الجزائر للفترة 1970-2016.

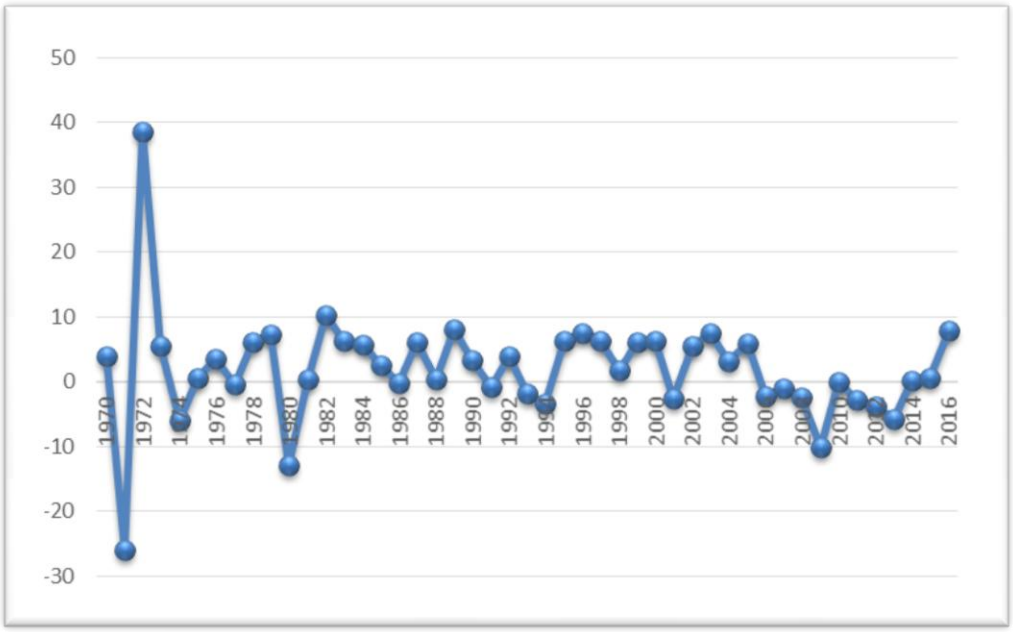

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من خلال السلسلة(3-3) بان هناك انخفاضا في معدل نمو الصادرات بداية من سنة 1970 قد يكون سبب ذلك الى التغيرات غير المنتظمة للسلسلة ثم بلغت ذروتها في الارتفاع من سنة 1972على السلسلة الزمنية وبعدها عرف تدبدبا في السنوات 1973الى غاية 1979ثم انخفض في سنة 1980 لتعود السلسلة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض مجددا الى غاية 2016 وهذا ما اظهرته السلسلة الزمنية.

السلسلة رقم (4-3): تطور معدلات نمو الواردات للفترة 1970-2016

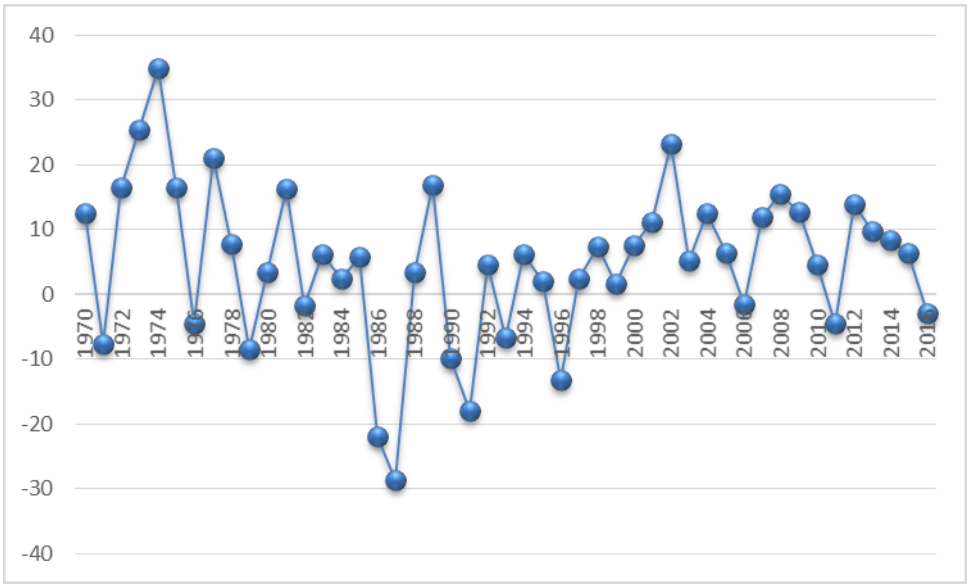

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يلاحظ من السلسلة رقم(4-3) والخاص بتطور معدلات نمو الواردات بان معدلات الواردات كانت مرتفعة سنة 1970 وانخفضت سنة 1971 وبعدها عادت السلسلة للارتفاع والانخفاض ما بين1972الى 1985 في

حين حدث انخفاض في معدلات نمو الواردات في سنة 1986و سنة 1987بنسبة كبيرة وهذا بسبب أزمة النفط العالمية وهذا ما بينته السلسلة وفي سنة 1988 عاد للارتفاع لكن السلسلة بقيت متذبذبة الى غاية سنة 2016 وقد يعود ذلك إلى تأثيرات سلبية في تلك الفترة .

السلسلة رقم (5-3): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1970-2016

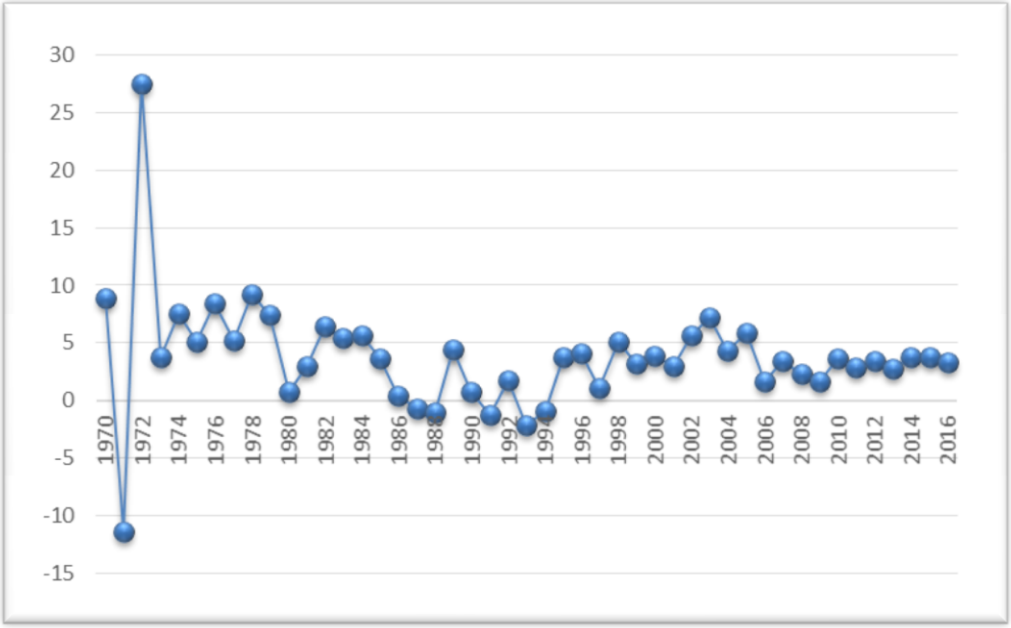

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من خلال السلسلة الخاصة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كانت السلسة مرتفعة بداية من سنة 1970، وعرف معدل الناتج انخفاض واضح سنة 1971 وبعدها عادت السلسلة للارتفاع من سنة 1972 وابتدءا من سنة 1973الى غاية 2016عرفت السلسلة الزمنية عدة تقلبات على مستوى معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

❖ **تحديد النموذج و منهجية الدراسة**

تقوم هذه الدراسة على تحديد نموذج الدراسة وكذا المنهجية التي تم اعتمادها.

✓ **تحديد النموذج:**

تعتمد هذه الدراسة على نموذج قياسي يتخذ متغيرين مفسرين وهما الصادرات والواردات ومتغير تابع يتمثل في النمو الاقتصادي، كما جاء في العديد من الدراسات السابقة وهذه الدراسة استخدمت نموذج مختلف لقياس العلاقة طويلة الأجل وهو (ARDL) وذلك من اجل تبيان الأثر المباشر للتجارة الخارجية و المبادلات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2016. نموذج الدراسة يأخذ الشكل التالي:

$GDP_{GR}=f\,(EXP_{GR}، IMP_{GR})$ ……(3- 13)

✓ **منهجية الدراسة**

من أجل اختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة تم اعتماد منهجية حديثة وهي طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع The Auto-Regressive Distributed Lag(ARDL) والتي طورها[1] Pesaran(1997) حيث يتميز هذا الاختبار عن غيره من اختبارات التكامل المشترك في كونه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية موضوع الدراسة كلها متكاملة من الدرجة الأولى، وإنما يشترط فقط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ أو أكثر ، وعليه فطريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع تقبل السلاسل المستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو المستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ أو خليط من الاثنين . على عكس طريقة جوهانسن التي تتطلب أن تكون السلاسل مستقرة عند الفرق الأول أي من الدرجة الأولى فقط.

إن نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام كما ان نموذج (ARDL) يعطي أفضل النتائج للمعلمات طويلة الأجل ويمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المفسرة وتقدير المعلمات في المديين الطويل والقصير، ولتحديد فترات الإبطاء; طول فترات الإبطاء،الموزعة n يتم استخدام المعيارين AIC و SC.

تتضمن طريقة اختبار بيساران و بيساران تقدير معادلة تصحيح الخطأ الشرطي (غير المقيد) لنموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع كالأتي:

$$\Delta GDP_{(GR)t}=\delta_0+\sum_{k=1}^{n}\delta_{1k}\,\Delta GDP_{(GR)t-k}+\sum_{k=1}^{n}\delta_{2k}\,\mathrm{EXP}_{(GR)t-k}+\sum_{k=1}^{n}\delta_{3k}\,\mathrm{IMP}_{(GR)t-k}\pi_1 GDP_{(GR)t-k}+\pi_2\mathrm{EXP}_{(GR)t-k}+\pi_3\mathrm{IMP}_{(GR)t-k}+\varepsilon t \ldots\ldots 3-14)$$

يشير الرمز Δ إلى الفروق الأولى للمتغيرات موضوع الدراسة. معلمة المتغير التابع(معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) المبطئ لفترة واحدة على يسار المعادلة ، تمثل π معلمات العلاقة طويلة الأجل، بينما تعبر معلمات الفروق الأولى (δ)على معلمات الفترة القصيرة في حين δ_0، ε تشير إلى الجزء القاطع و أخطاء الحد العشوائي على التوالي.

يتضمن اختبار نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bounds Test في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا المعلمات قصيرة الأجل . ولأجل هذا نقوم بحساب الاحصاءة (F) من خلال اختبار (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل):

$$H_0:\pi_1=\pi_2=0$$

مقابل الفرض البديل القائل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل على مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1:\pi_1\neq\pi_2\neq 0$$

[1] Pesaran M.H, Pesaran B. (1997). Working with Microfit 4.0: Interactive Econometric Analysis Oxford, Oxford University Press. (1997),P 465.

بعد القيام باختبار (Wald test) يتم مقارنة الإحصاءة (F) المحسوبة مع نظيرتها الجدولية والتي وضعها كل من Pesaran and Pesaran، (1997) حيث نجد بهذه الجداول قيم حرجة للحدود العليا والدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات موضوع الدراسة، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات موضوع الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة ل (F) اقل من الحد الأدنى للقيم فأننا نقبل فرضية العدم وأما إذا وقعت القيمة المحسوبة ل (F) داخل الحد الأعلى والأدنى فإن الاختبار يكون غير محسوم.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية

لإجراء الدراسة القياسية لابد من إتباع مجموعة من الاختبارات لمعرفة العلاقة طويلة الأجل.

1-إجراء اختبار جذر الوحدة: يهدف هذا الاختبار إلى تحديد درجة استقرار السلاسل الزمنية موضوع الدراسة. ومن المعلوم ان اختبار ADFالقائم على فرضية ان السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي AR بينما اختبارPPالقائم على افتراض أكثر عمومية، لذا فان اختبار PPله قدرة اختبارية أفضل، وهو أدق من اختبار ADFلاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا.

جدول رقم (2-3): نتائج اختبار جذر الوحدة.

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	اختبار ADF عند المستوى		اختبار PP عند المستوى	
		ثابت فقط	ثابت و اتجاه	ثابت فقط	ثابت و اتجاه
GDP_{GR}	I(0)	-8.795989***	-9.072197***	-8.484794***	-8.771021***
EXP_{GR}	I(0)	-8.460816***	-8.546387***	-8.486080***	-8.972676***
IMP_{GR}	I(0)	-4.874370***	-4.819992***	-4.927367***	-4.874434***

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام Eviews 8

ملاحظة : العلامات النجمية *** ، **و* تدل على رفض فرضية العدم القائلة بعدم استقرار السلاسل الزمنية عند مستويات المعنوية التالية 01%، 05% و 10% على الترتيب.

يمكن أن نستخلص من الجدول أعلاه أن السلاسل موضوع الدراسة كلها مستقرة عند المستوى باستخدام اختبارين لجذر الوحدة ADF & PP هذه النتائج تؤكد لنا إمكانية استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لإجراء اختبار التكامل المشترك.

2- اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) :

بالانتقال إلى اختبار الحدود الموزع (ARDL) يوضح الجدول (3-3) نتائج حساب إحصائية (F) ،حيث جاءت قيمة (F) اكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة الجدولية، هذه النتائج تدعم رفض فرضية العدم عند درجة معنوية 5% ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل النمو في الناتج المحلي و معدلات النمو في الصادرات والواردات.

الجدول رقم (3-3): اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل

	المحسوبة F-statistic	القيمة الاحتمالية	النتيجة
طول فترة التباطؤ = 1	10.8935***	0.000	وجود علاقة تكامل مشترك
طول فترة التباطؤ = 2	8.5174 ***	0.000	
القيم الحرجة	**الحد الأعلى**	**الحد الأدنى**	
عند مستوى معنوية 1%	5.288	6.309	
عند مستوى معنوية 5%	3.793	4.855	
عند مستوى معنوية 10%	3.182	4.126	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Microfit 4.1

ملاحظة: العلامات النجمية *** ، **و* تدل على التوالي على مستويات المعنوية التالية 1%، 5% و10% على الترتيب.

Table Case III: intercept and trend، Pesaran and Pesaran، (1997)، p. 478.

2-1.التوازن طويل الأجل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ومعدلات النمو في الصادرات والواردات في هذه الدراسة سيتم قياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج (ARDL). وتتضمن هذه المرحلة الحصول على المعلمات في الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول (3-4) وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion).

الجدول رقم (3-4): نتائج تقدير معلمات طويلة الأجل

Variables	Coefficients	T-Ratio	P-Value
C	1.6264***	3.4806	0.001
EXP_{GR}	0.23585**	2.3278	0.026
IMP_{GR}	0.25687***	5.9178	0.000
R^2=0.82103			
Adjested R^2= 0.78622			
Akaike info criterion=-194.8179			
Schwarz criterion = -74.2380			
F-statistic = 23.5922			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Microfit 4.1

ملاحظة: حسب معيار SBC تم اختيار القيم المتباطئة التالية (1،2،2) لنموذج (ARDL) المناسب لهذه الدراسة، في حين تشير *** ،**و* إلى مستويات المعنوية 1%، 5%، 10%، على التوالي.

نلاحظ أن معلمة الأجل الطويل لمعدلات النمو في الصادرات والواردات إحصائيا معنوية عند درجة معنوية 1% كما أنها جاءت بإشارة موجبة ما يعني أن التغير بوحدة واحدة في معدلات النمو الخاصة بالصادرات سيؤثر ب 23% زيادة في النمو الاقتصادي، وأن التغير بوحدة واحدة في معدلات النمو الخاصة بالواردات سيؤثر بزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ب 25% وهذه نسب معتبرة تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر وأن الصادرات والواردات في هذا النموذج تفسر تقريبا 82% من التغير في المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي، أما 18% من التغير الذي بقى فيفسر بمتغيرات أخرى هي غير متضمنة في هذا النموذج.

2 2.نموذج تصحيح الخطأ

بعد تقدير معلمات الأجل الطويل نمر إلى تقدير معلمات الأجل القصير وبالتحديد تقدير نموذج تصحيح الخطأ، النتائج موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (5-3): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ال (ARDL)

Variables	Coefficients	T-Ratio	P-Value	
ΔC	0.86678**	2.5260	0.016	
$\Delta GDP_{GR\ 11}$	-0.44551***	-6.0929	0.000	
$\Delta EXP_{GR\ 2}$	0.31108***	7.7909	0.000	
$\Delta EXP_{GR\ 21}$	0.17134***	3.7953	0.001	
ΔIMP_{GR}	0.74897***	4.2001	0.000	
ECT_{t-1}	-0.53294***	-5.4099	0.000	
R^2=0.93875 Adjested R^2= 0.9268 Log-likelihood= -66.2380 F(5، 38)=110.34***(0.000)				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Microfit 4.1.

ملاحظة: حسب معيار SBC تم اختيار القيم المتباطئة التالية (1،2،2) لنموذج (ARDL) المناسب لهذه الدراسة، في حين تشير *** ، **و* إلى مستويات المعنوية 1%، 5%، 10%، على التوالي.

نلاحظ أن معلمة الأجل القصير لمعدلات نمو الصادرات والواردات وكذلك النمو الاقتصادي في نموذج تصحيح الخطأ كانت إحصائيا معنوية عند درجة معنوية 1% كما نجد ان معلمة حد تصحيح الخطأ ECT تساوي 53% ونلاحظ معنويتها عند 1% وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل وأن

الإشارة السالبة لحد تصحيح الخطأ توضح أن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج حيث تقيس هذه المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل و التي جاءت جيدة في هذا النموذج .

2 3.اختبار استقرار النموذج (Stability Test)

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وعلى ضوء ذلك تم تطبيق هذين الاختبارين المقترحين من قبل Brown ، Dublin و Evans (1975).

الشكل رقم (6-3): المجموع التراكمي للبواقي

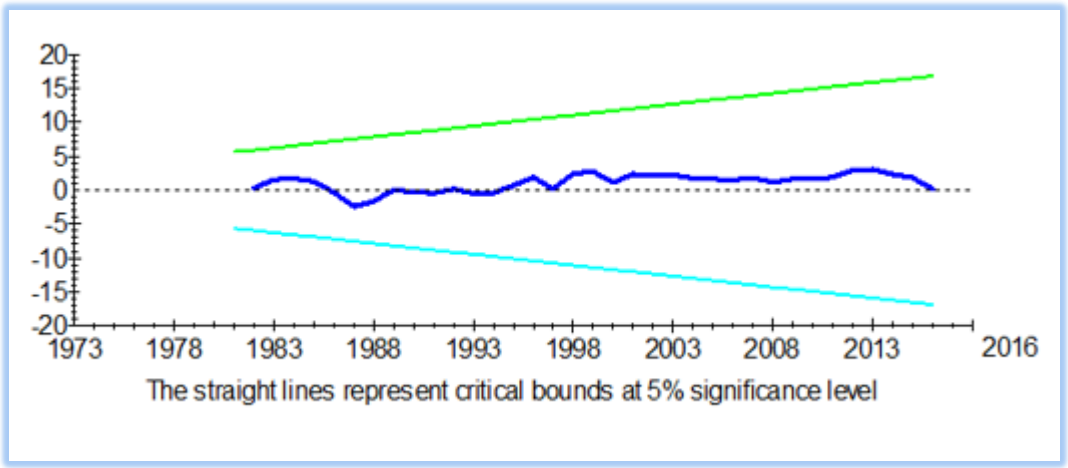

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Microfit 4.1

الشكل رقم (7-3): المجموع التراكمي لمربعات البواقي

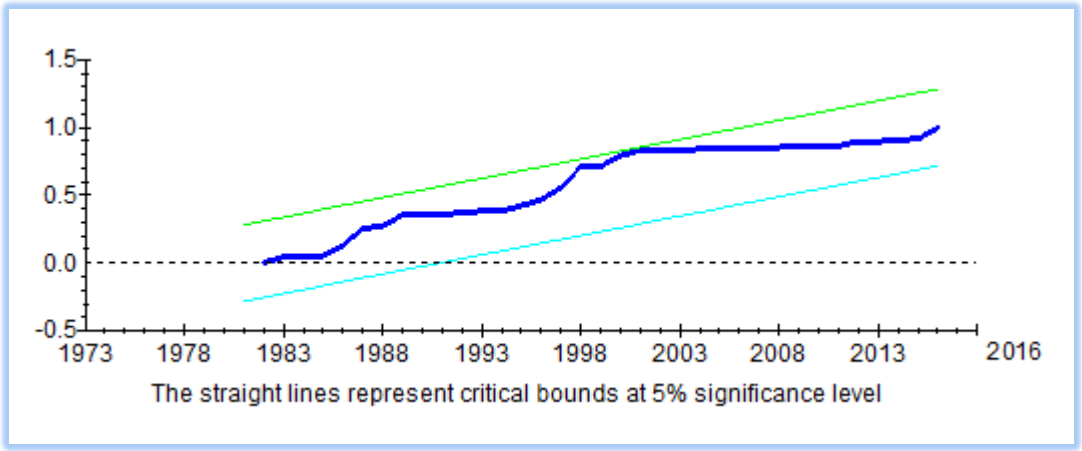

.

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Microfit 4.1

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن كل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي يعبران داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرين إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%.

المطلب الثالث: التفسير الاقتصادي

تعتمد الجزائر بشكل كبير على القطاع النفطي فحدوث أي خلل أو أزمة في سوق المحروقات على المستوى العالمي سيؤثر حتما على خفض معدلات النمو الاقتصادي في الجزائ ر، وبالتالي يمكن القول أن هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات باعتباره المكون الأساسي للصادرات الجزائرية، وهذا ما أكدته الدراسة القياسية باستخدام اختبار التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تذبذب النمو الاقتصادي في الجزائر وصادرات وواردات الجزائر لكن إذا ما بقي الاقتصاد الجزائري يعتمد على البترول كمصدر وحيد للمداخيل سيجعله عرضة للصدمات الخارجية، فضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات غير نفطية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة، خصوصا بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع الصناعة والمبادلات التجارية الخارجية المبنية على تصدير فوائض الإنتاج المحلي وجلب العملة الصعبة لتنويع سلة موارد الاقتصاد الجزائري ، كما أن النمو في الصادرات والواردات سيؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي وهذا ما يؤكده اختبار التكامل المشترك للإبطاء الموزع(ARDL) بحيث جاء هذا الاختبار بإشارة موجبة وهذا ما يدل على نمو في الصادرات أو الواردات سيؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي، مما يستدعي على الجزائر تنويع صادراتها خارج المحروقات لتحقيق معدلات نمو مرتفعة بالإضافة إلى نتائج الدراسة القياسية التي تدعم اثر الواردات الموجب على النمو الاقتصادي إذ أن لها اثر ايجابي على النمو باعتبارها توفر المواد الأولية والنصف المصنعة والآلات....الخ اللازمة لزيادة الإنتاج من خلال جلب مختلف السلع والمستلزمات وذلك بهدف الاستثمار في المشاريع والتوسع في حجم الإنتاج الكلي.

خلاصة

تم التطرق في هذا الفصل إلى اختبار العلاقة الموجودة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر وكمدخل نظري تم التطرق إلى أهم المفاهيم حول القياس الاقتصادي وعلاقته بالعلوم الأخرى وكذا تحليل للسلسلة الزمنية وبعدها تم عرض اختبار التكامل المشترك لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وذلك من خلال تطبيق نموذج الارتباط الذاتي للإبطاء الموزع ونموذج تصحيح الخطأ.

الدراسة القياسية لأثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي تم التركيز على متغيرات كل من الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي وتقدير نموذج التكامل بلستخدام نموذج الارتباط الذاتي للإبطاء الموزع، خلص هذا الفصل إلى النتائج التالية:

- أثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع والصادرات والواردات كمتغيرات مفسرة.
- جاءت إشارات المعلمات المقدرة في الأجل الطويل والقصير موجبة ومعبرة عن الأثر الايجابي للصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

خاتمة

خاتمة

إن لقطاع التجارة الخارجية الدور الكبير والأثر البالغ على العملية التنموية باعتبار الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد صغير مصدر للنفط للعالم فهو يؤثر ويتأثر بالتبادل التجاري الخارجي، لهذا قامت الدولة بجملة من الإصلاحات لتحرير تجارتها الخارجية، ولدراسة اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي وتعد النماذج القياسية من بين النماذج الملائمة لدراسة هذا النوع من العلاقات الاقتصادية، واعتمدنا في ذلك على اختبار التكامل المشترك للعلاقة طويلة الأجل من خلال تطبيق نموذج الارتباط الذاتي للإبطاء الموزع.

نتائج اختبار الفرضيات

بعد عرض وتحليل مختلف جوانب الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي، توصلنا إلى النتائج المرتبطة بالفروض الموضوعة مسبقا كما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى:" التجارة الخارجية لها فعلا أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في إطار تنويع صادرات خارج المحروقات، والاهتمام بالقطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي أو الصناعي.

بالنسبة للفرضية الثانية: لا تتلخص كل مؤشرات التجارة الخارجية في درجة الانفتاح الاقتصادي، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات، وإنما هناك مؤشرات أخرى نذكر منها: الموازين التجارية للقطاعات السلعية.

الفرضية الثالثة: نعم يساعد التوسع والتنوع في حجم الصادرات إلى تطور معدلات النمو أي له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أما الفرضية الرابعة: لقد عرفت التجارة السلعية تحسنا خلال الفترة (2004- 2007) نتيجة زيادة أسعار النفط، إلا أنها عرفت الفترة (2008-2016) انحدار في حجم التجارة السلعية بسبب الأزمة المالية والعالمية وانخفاض أسعار النفط، بالنسبة للفرضية الخامسة.

أهم النتائج

- تعمل التجارة الخارجية على زيادة وتطوير إنتاج الدولة وذلك من خلال الإضافة إلى رأسمال الثابت، فزيادة نسبة التجارة الخارجية أي الصادرات بصفة خاصة، كلما زادت مقدرة الدول على الرفع من استثماراتها.
- تعد المحروقات المورد الأساسي والوحيد للعملة الصعبة التي تستخدم في استيراد معظم السلع الرأسمالية اللازمة لمشاريع التنمية في الاقتصاد الجزائري.
- خلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- هناك اثر ايجابي للصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

التوصيات والاقتراحات

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها سواء في الجانب النظري أو القياسي ندعو إلى الأخذ بعين الاعتبار بعض الاقتراحات التالية:

- ضرورة تنويع القطاع التصديري خارج المحروقات وذلك لتحسين أداء القطاعات الإنتاجية مما يحسن من قدرات الإنتاج الوطني، وتقليص المخاطر الناتجة عن الصدمات الخارجية.

- ضرورة الاهتمام بباقي القطاعات مثل القطاع الفلاحي والسياحي بغية تحقيق معدلات نمو اقتصادية أفضل.
- يجب تنويع الاقتصاد من خلال تنويع مصادر الدخل وذلك بتطوير القطاع الصناعي وتشجيع صادرات السلع المصنعة، وهذا ما يزيد من القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية وبالتالي توفير مناصب شعل لأفراد المجتمع وهذا ما يعزز من النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

أفاق الدراسة

تناولت الدراسة أهم النتائج متمثلة في تنويع صادرات خارج المحروقات، ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، وذلك باعتبار الانفتاح والتحولات التي تشهدها ما يستدعي طرح مجموعة من المواضيع القابلة للدراسة:

- مستقبل النمو الاقتصادي الجزائري خارج المحروقات.
- إمكانية جعل القطاع التصديري محرك للنمو.
- الأخذ بعين الاعتبار فترة زمنية طويلة للحصول على نموذج قياسي امثل.
- قبل التطرق إلى أي دراسة يجب التحقق من صحة المعطيات لإخراج نموذج قياسي جيد.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

- **الكتب باللغة العربية:**

1. احمد رمضان نعمة وآخرون، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها (مشاكل الفقر التلوث البيئي،** التنمية المستدامة) ، الدار الجامعي، الإسكندرية.

2. السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية** ، الإسكندرية، 2008.

3. إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية، (نظريات– نماذج– استراتيجيات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2012.

4. بسام الحجار **العلاقات الاقتصادية الدولية،** الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت،

5. جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي،** بدون طبعة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

6. حامد الريفي، **اقتصاديات البيئة، مشكلات البيئة –التنمية الاقتصادية –التنمية المستدامة،** دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

7. حربي محمد موسى عريفات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.

8. حسام علي داوود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان،.2002

9. حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي،** الطبعة الثانية، عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.

10. حمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم ، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، .1989

11. زايري بلقاسم ، **اقتصاديات التجارة الدولية،** الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2013.

12. سالم توفيق النجفى، **أساسيات علم الاقتصاد** ، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ،العراق،.2001

13. عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.

14. قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في الدول العربية بين النظرية والتطبيق** ، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013.

15. كامل علاوي محمد الفتلاوي، وحسن لطيف كاظم الزبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2013.

16. ماهر أبو العاطب علي، **الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة** ، المكتب الجامعي الحديث، جامعة حلوان، .2012

17. مجيد علي حسين وآخرون، **الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق** ، طبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، 1998 .

18. محمد عبد السميع عناني، **التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية باستخدام Windows Spss**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

19. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2007.

20. محب خلة توفيق، **المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة** ، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، 2014.

21. محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي** ، الطبعة الخامسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2011.

22. محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان،2007.

23. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، 2010.

24. محمود يونس وآخرون ، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية** ، دار التعليم الجامعي،2015.

25. محمد سيد عابد، **التجارة الدولية** ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، 1999.

26. محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية ،1993.

27. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013.

28. محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

29. نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع .

30. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سلمان قطف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الجامد، الأردن، 2006.

31. يوسف مسعداوي ، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

- **الكتب باللغة الأجنبية**

32 . Pesaran M.H، Pesaran B. (1997). Working with Microfit 4.0: Interactive Econometric Analysis. Oxford، Oxford University Press. (1997).

33. IMF; " Algeria : Selected Issues and Statistical Appendix" ; September 1998

الأطروحات والمذكرات:

34. بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، 2010-2011.

35. بونحاس عادل، **دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، علوم تجارية، جامعو الحاج لخضر، باتنة، 2013 2014.

36. سمرين سمير خليل أبو راضي، **تحليل تداول أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان باستخدام نموذج السلاسل الزمنية** ، مذكرة مقدمة لنيل رسالة الماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، يناير 2009.

37. طروبيا نذير، **دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصصالاندماج الجهوي جامعة وهران، 2009-2010.

38. معاذ صغير، **تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012 2013.

39. منى، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، دراسات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، 2004 .2005

40. محمد هزاع علي الكوري، **التجارة الخارجية في الجمهورية العربية اليمنية وأثرها على التنمية** ، رسالة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق، جامعة عين شمس، .2004

41. ناصر الدين قريبي، **اثر الصادرات على النمو، اقتصاد دولي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية للعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، .2014

42. زير ريان، **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي** ، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، بسكرة، 2014 2015 .

43. فيصل لوصيف، **اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر** ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة سطيف 01، 2012 2013.

44. التجاني بن سالم، **دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي**،مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2016 2017.

45. عمران حياة، **اثر درجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي** ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2012 2013..

46. نويوة عمار، اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2013-2014، ص ص: 11،12.

المجلات والمقالات:

47. بشير عبد الله بلق، **العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي** ، قسم الاقتصاد، مجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، 2013.

48. بلقاسم العباس، **سياسات سعر الصرف**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، نوفمبر.2003

49. بلقاسم العباس، **السياسات الصناعية في ظل العولمة** ،المعهد العربي للتخطيط، العدد 111، الكويت، 2012.

50. بورحلة ميلود وبوطوية محمد، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، **اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر**،العدد الثالث عشر،الجزائر،1990 2013.

51.حاكمي بوحفص، **مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، جامعة بسكرة، جانفي 2007.

52. زروخي صباح، برحومة عبد الحميد ، **دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التكامل المشترك** مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس عشر، جوان 2014

53. على عبد الزهرة حسن عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جدر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء** ، ،العدد الرابع والثلاثون، جامعة بغداد، 2013..

54. علاوي محمد لحسن، تحليل **تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية Gravity Model**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 2012/10.

55. كربللي بغداد، **نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة بسكرة، جانفي .2005

56. كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، انسام خالد حسن الجبوري ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية **دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي**، العدد33، .2012

57. محمد مراس، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02 جامعة سعيدة ،الجزائر، جوان 2015.

58. ندوى خزعل رشاد، **استخدام اختبار كرا نجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة المجلة العراقية للعلوم الإحصائية**، العدد التاسع عشر، 2011.

مداخلات:

59. مراد يونس، عبد الحميد مرغيث، **مداخلة حول مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر، 2016./04/25

60. مصطفى عبد اللطيف وبن سانية عبد الرمان ، **الواقع...ورهانات المستقبل**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، المركز الجامعي غرداية يومي23-24فبراير2011،.

المنتديات

61. حمودي حاج صحراوي، **القياس الاقتصادي تطبيقي**، الجزء الأول. تاريخ الذخول 2018/1/5.

62. خالد المزروك ، **نظريات التجارة الخارجية** ، جامع بابل، تاريخ الدخول 2018/2/15

63. عدنان الصنوي، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة صنعاء، اليمن

64. عبلة عبد الحميد بخاري، محاضرات في **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الجزء الثالث

65. عبد الرحمان النجار،نظرية اقتصادية واحدة sasapost.com

66. لحول عبد القادر، **اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، جامعة سعيدة، 2006، تاريخ الدخول 2018/2/20.

مراجع اخرى

67. الديوان الوطني للإحصائيات من الموقع WWW.Ons.dz

68. بيانات من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بنك الجزائر www.andi.dz

الملاحق

ملحق رقم 01: الميزان التجاري السلعي من سنة 1965-1990 بالوحدة المئوية.

السنوات	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
الصادرات		1.014	1.686	1.938	1.656	1.509	1.932	1.944	1.676
الواردات	-	-	1.612	1.353	1.994	2.574	2.043	2.118	2.421
الميزان التجاري	-	1.014	0.074	0.585	0.337-	1.065-	0.111-	0.174-	0.745-

1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
1.683	0.287	0.259	0.006	0.006	0.037	0.055	0.074	0.380	0.245
2.242	1.508	0.916	0.763	0.313	0.201	0.796	1.190	1.297	0.891
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
0.558	1.221	0.657	0.756	0.306	0.164	0.741	1.116	0.917	0.645

1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
0.574	0.989	0.508	0.888	2.378	1.937	2.577
0.997	0.955	1.255	1.602	2.363	1.407	2.049
0.422-	0.033	0.747-	0.713-	0.014	0.529	0.528

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

WWW.World bank.org

الملحق رقم02: الميزان التجاري السلعي من 1991الى 2016 بالنسبة المئوية.

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات	1.785	2.117	1.803	2.854	2.436	2.006	1.657	1.483	1.991
الواردات	1.909	2.539	3.750	3.375	4.104	3.079	2.812	4.164	3.077
الميزان التجاري	0.124	0.422	1.947	0.521	1.668	1.073	1.154	2.681	1.085

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
1.421	3.171	2.652	2.508	3.233	2.233	2.004	1.732	3.056
2.241	2.108	2.556	4.160	3.972	3.581	3.214	3.391	2.649
0.819-	1.062	0.096	1.652-	0.738-	1.347-	1.210-	1.658-	0.406

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
3.144	3.375	3.237	4.217	5.486	5.422	6.038	5.370
2.774	3.965	4.444	5.171	4.676	6.268	4.549	4.953
0.370	0.590-	1.206-	0.954-	0.810	0.846-	1.488	0.417

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

WWW.World bank.org

الملحق رقم:03 تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-1999 بالنسبة المئوية.

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
معدلات النمو	0,7	2,9	6,4	5,4	5,5	3,6	0,4	-0,7	-1,0

19	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
4,4	0,8	-1,2	-0,9	-2,1	-0,9	3,7	4,0	1,1	5,1	3,2

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات ,نشرات صندوق النقد العربي.

الملحق رقم 04: تطور معدلات النمو الاقتصادي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1965-2016).

السنوات	معدل النمو الاقتصادي سنويا	النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنويا	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بالدولار الأمريكي
1965	6.21	3.422	2276.146
1966	4.80	-7.396	2107.800
1967	9.45	6.388	2242.450
1968	10.80	7.650	2414.016
1969	8.43	5.366	2543.563
1970	8.86	5.828	2691.802
1971	11.33	-13.762	2321.350
1972	27.42	23.968	2877.745
1973	3.81	1.006	2906.700
1974	7.49	4.566	3039.420
1975	5.05	2.140	3104.493
1976	8.39	5.353	3270.680
1977	5.26	2.283	3345.378
1978	9.21	6.083	3548.900
1979	7.48	4.335	3702.777
1980	0.79	-2.216	3620.703
1981	3.00	-0.129	3616.016
1982	6.40	3.131	3729.257
1983	5.40	2.159	3809.803
1984	5.60	2.389	3900.850
1985	3.70	0.611	3924.709
1986	0.40	-2.517	3825.904
1987	0.7	-3.5.9	3691.647
1988	1.00	-3.711	3554.622
1989	4.40	1.646	3613.146
1990	0.80	-1.746	3550.0.32

3422.638	-3.588	1.20	1991
3403.9.3	-0.547	1.80	1992
3259.843	-4.232	2.10	1993
3164.898	-2.912	0.90	1994
3223.557	1.853	3.80	1995
3297.863	2.305	4.10	1996
3281.102	-0.508	1.10	1997
3397.410	3.544	5.10	1998
3457.137	1.758	3.20	1999
3541.072	2.427	3.82	2000
3600.437	1.676	3.01	2001
3754.516	4.279	5.61	2002
3974.175	5.850	7.20	2003
4091.144	2.943	4.30	2004
4273.312	4.452	5.91	2005
4282.328	0.210	1.68	2006
4359.375	1.799	3.37	2007
4390.499	-0.713	2.36	2008
4386.038	-0.101	1.63	2009
4463.394	1.763	3.63	2010
4504.920	0.930	2.89	2011
4564.435	1.321	3.37	2012
4596.219	0.696	2.77	2013
4675.885	1.733	3.79	2014
4759.595	1.790	3.76	2015
4846.418	1.824	3.30	2016

المصدر : بالاعتماد على بيانات البنك الدولي www.world bank.org

ملخص

يهدف هذا البحث الى قياس اثر التجارة الخارجية ممثلة في الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1970 الى 2016 وذلك باستخدام أسلوب تحليلي بناء ا على المؤشرات والبيانات بالإضافة الى دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لاختبار وجود التكامل المشترك بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة و قصيرة الاجل بين بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، الصادرات، الواردات، التكامل المشترك.

Abstract

This research aims to measure the impact of foreign trade represented by exports and imports on the economic growth in Algeria during the period from 1970 to 2016، through using an analytical approach based on indices and data، and empirical study by using the autoregressive distributed lag model ARDL in order to test the co-integration between the foreign trade and the economic growth. The study results supported the existence of a long run relationship between the exports، imports and the economic growth in Algeria.

Keywords: Foreign trade، economic growth، exports، imports، co-integration.